موقف المخالفين لأهل السنة والجماعة في الاعتقاد من القراءات القرآنية "دراسة نظرية تطبيقية"

إعداد

د. نمشة بنت عبدالله الطواله

د. شريفة بنت أحمد بن علي الحازمي

د. نمشة بنت عبدالله الطواله

- الأستاذ المساعد بقسم القراءات بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.
- حصلت على درجة الدكتوراه من قسم القرآن وعلومه بكلية التربية التابعة لكليات البنات سابقا بأطروحتها : (القراءات القرآنية وأثرها في علوم القرآن).
- حصلت على درجة الماجستير من قسم القرآن وعلومه بكلية التربية التابعة لكليات البنات سابقا بأطروحتها : (نكات القرآن لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن المقرئ من أول سورة آل عمرآن إلى نهاية سورة يونس ، دراسة وتحقيق).

د. شريفة بنت أحمد بن علي الحازمي

- الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.
- حصلت على درجة الدكتوراه من قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية التابعة لكليات البنات سابقاً بأطروحتها: منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» دراسة تحليلية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.
- حصلت على درجة الماجستير من كلية التربية بجامعة الملك سعود بأطروحتها: العمل وعلاقته بالإيمان عند الفرق الإسلامية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ – ٧١].

أما بعد .. فإن القرآن كلام الله تعالى وحجته البالغة على عباده، تلقاه جبريل عليه السلام سماعا من الله جل في علاه ؛ ونزل به جبريل عليه السلام فتلقاه النبي ﷺ سماعا من جبريل، فكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فلما كانت السنة التي حضر فيها أجل النبي ﷺ عارضه جبريل بالقرآن مرتين ؛ وقد أنزل الله ﷻ القرآن على سبعة أحرف أباح لنبيه ﷺ القراءة بها ليوسع على أمته ؛ ولم تقع الإباحة بأن يكون لكل واحد منهم أن يبدل لفظة مكان لفظة من بعض اللغات من تلقاء نفسه ؛ وإنما كل ذلك مضبوط بالتلقي.[1]

---

(١) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: (١/ ٣٠).

وأقرأ جبريل عليه السلام النبي ﷺ القرآن، فتلقاه منه لفظا وأداء ؛ ثم أقرأه النبي ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم كما أقرأه إياه جبريل وكان النبي ﷺ يستمع إلى قراءتهم ويرشد الأمة للأخذ عن أتقنهم، وأمر النبي ﷺ صحابته بتبليغ ما سمعوه فقال :" بلغوا عني ولو آية " فحمله الصحابة إلى من بعدهم وأدوه كما سمعوه، ثم أقام الله لكتابه أئمة ثقات فأدوه إلى من بعدهم كما سمعوه وكلهم يرويه بالسند إلى رسول الله ويتلقى آخرهم عن أولهم ؛ سائرون في إقرائهم على السنة والاتباع لا الرأى والابتداع ؛ وكل ما ثبتت القراءة به عن النبي ﷺ صار أصلا يرجع إليه في الأحكام كلها ؛ وعلى ذلك صار أهل السنة والجماعة " المتمسكون بسنة رسول الله ﷺ الذين اجتمعوا على ذلك ؛ وهم الصحابة والتابعون ؛ وأئمة الهدى المتبعون لهم ؛ ومن سلك سبيلهم في الاعتقاد والقول والعمل إلى يوم الدين ؛ الذين استقاموا على الاتباع، وجانبوا الابتداع ؛ في أي مكان وأي زمان "[1] والذين كانت لهم العناية الكبرى بالقراءات وأدائها وبنفي تحريف الغالين وانتحال المبطلين عنها ؛ إذ العناية بها متصلة بالعناية بكتاب الله تعالى وبحفظه وبتعظيمه وإجلاله وهو من واجب الذب عن دين الله تعالى.

ولما كان الباطل يبين حينا ويلتبس حينا فلا يظهر لكل أحد كان هذا البحث إسهاما في الذب عن الحق ، وكشفا لبعض صور التحريف والغلو تجاه القراءات القرآنية.

وهو يقع في قسمين أحدهما نظري بين فيه موقف المخالفين لأهل

(١) بحوث في عقيدة أهل السنة: ص١٧

السنة في الاعتقاد من القراءات القرآنية من حيث الثبوت والدلالة وقد عرضنا فيه موقف المعتزلة، وموقف الأشعرية، وموقف الرافضة الإمامية والزيدية من الشيعة إذ إنها المواقف الأكثر بروزا وغيرها لا يخرج عنها غالبا.

والقسم الثاني هو القسم التطبيقي الذين يتبين من خلاله بالأمثلة والنماذج موقف هؤلاء الفرق تجاه القراءات القرآنية من خلال ما سطروه في كتبهم في هذا الباب .

ثم كانت الخاتمة لذكر أهم نتائج هذا البحث .

نسأل الله أن ينفع به وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

القســـم الأول
القسم النـظري

وفيه مباحث:

- المبحث الأول: موقف المعتزلة من القراءات القرآنية
- المبحث الثاني: موقف الأشاعرة من القراءات القرآنية
- المبحث الثالث: موقف الشيعة من القراءات القرآنية

المبحث الأول
موقف المعتزلة من القراءات القرآنية

المطلب الأول: التعريف بالمعتزلة:

المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في أوائل القرن الثاني الهجري،حين اعتزل واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد مجلس الحسن البصري لاختلافهما معه في حكم مرتكب الكبيرة وقولهما أنه في منزلة بين المنزلتين ؛ يعنون منزلتي الإيمان والكفر[(١)] ؛ وذكر ابن تيمية أنهم إنما سموا بذلك لأنهم اعتزلوا الجماعة في قولهم بالمنزلة بين المنزلتين وتخليد أهل الكبائر في النار ؛ وذلك بعد موت الحسن البصري [(٢)]؛ وهم يرون أنه " ليس يستحق أحد .. اسم الاعتزال ؛ حتى يجمع القول بالأصول الخمسة : التوحيد ؛ والعدل ؛ والوعد والوعيد ؛ والمنزلة بين المنزلتين ؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " [(٣)] وقد اشتهرت المعتزلة بمنهجها العقلي المتطرف في بحث العقائد الإسلامية وغلوها في تقديم العقل على النقل ؛ ولها ألقاب عديدة منها الجهمية لموافقتها لجهم بن صفوان وأتباعه في مسائل عدة منها نفي الصفات الإلهية ؛ ومنها القدرية والمجوسية لقولهم أن العبد يخلق فعل نفسه ؛ والوعيدية لقولهم في مرتكب الكبيرة، وهم يلقبون أنفسهم بأهل العدل والتوحيد ؛ وبأهل الحق، ونحو ذلك [(٤)].

---

(١) انظر: الملل والنحل: (١/ ٤٣-٤٦)،ومقالات الإسلاميين: (١/ ٢٣٥)،والفرق بين الفرق:ص١١٢،والمعتزلة وأصولهم الخمسة:ص ١٤

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٧/ ٤٨٤) (١٤/ ٣٥٠).

(٣) الانتصار للخياط:ص ١٨٨-١٨٩

(٤) انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة:ص ١٤، ٢٢- ٢٦

المطلب الثاني: موقف المعتزلة من القراءات القرآنية من حيث الثبوت:

خالف المعتزلة إجماع أهل السنة[١] في مسألة ثبوت القراءات القرآنية المتواترة، فهم يرون أن القراءات السبع آحاد وليست متواترة . قال العطار:"هذا الحكم – أي تواتر القراءات السبع – مجمع عليه بين أهل السنة إلا من شذ من الحنفية كصاحب البديع، فإنه ذهب إلى أنها مشهورة، وذهب المعتزلة إلى أنها آحاد غير متواترة والمراد نفي التواتر عن قراءة الشيخ المخصوص بتمامها كنافع -مثلا- بل منها ما هو آحاد ومنها ما هو متواتر، وليس المراد نفي التواتر من أصله وإلا لزم نفي التواتر عن القرآن كله والإجماع خلافه.[٢]."أ.هـ.

وأُثر عن بعض أئمتهم إجازتهم القراءة بالمعنى. قال الباقلاني: "قال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عله وسلم قرأها، بخلاف رأي القياسيين واجتهاد المجتهدين، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه، وخطئوا من قال بذلك وصار

(١) المراد بمفهوم أهل السنة هنا المفهوم العام الذي يقابل الشيعة فيدخل فيه كل من سوى الشيعة من الفرق الإسلامية انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين للعقل: ص٣١، منهج الأشاعرة في العقيدة ١٥-١٦

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع للسبكي: (١/ ٢٢٨)،وانظر: البحر المحيط في أصول الفقة للزركشي: (١/ ٣٧٦)،والتحبير شرح التحرير في أصول الفقة لأبي الحسن على المرداوي الحنبلي: (٣/ ١٣٦١)،وشرح الكوكب المنير للفتوحي: (١/ ٢٠٣).

إليه."[1]أ.هـ

وقال الزركشي: "القراءات توقيفية وليست اختيارية، خلافا لجماعة منهم الزمخشري، حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع الفصحاء واجتهاد البلغاء.[2]"أ.هـ.

وقد روي أن عمرو بن عبيد مرّ على أبي عمرو بن العلاء فقال له: كيف تقرأ (وإن يَستَعتبوا)؟ فقال أبو عمرو: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا۟ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ بفتح الياء في(يستعتبوا) وبفتح التاء في(المعتبين). فقال عمرو ابن عبيد: ولكني أقرأ (وإن يُسْتعتَبوا فما هم من المعتِبين) بضم الياء في (يستعتبوا) وكسر التاء في(المعتبين). فقال أبو عمرو: ومن هنالك أبغض المعتزلة، لأنهم يقولون برأيهم.[3]

وربما وصلت الجرأة ببعض أئمة المذهب إلى وضع القراءة. فقد ذكر الذهبي في ترجمة واصل بن عطاء[4]أنه كان يُمْتَحَنُ بأشياء في الراء، ويُتَحَيَّل لها حتى قيل له: "اقرأ أول سورة براءة"، فقال على البديهة: "عَهْدٌ من الله ونبيه إلى الذين عاهدتهم من الفاسقين فسيحوا في البسيطة هلالين

(١) الانتصار للقرآن للباقلاني: (١/ ٦٩)

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١/ ٣٢١) .وينفي الدومي عن الزمخشري اعتقاده أن القراءات اجتهادية، ويعتذر له عن تضعيفه القراءات وردها بتشديد علماء القراءات على معرفة النحو وقواعد العربية حتى لا يلحن القارئ. انظر: القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري دراسة نقدية لمحمد محمود الدومي: ص ٢٧٢-٢٨٩.

(٣) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة للالكائي: (٤/ ٨١٧).

(٤) وكان هو وعمرو بن عبيد رأسا الاعتزال.

وهلالين". قال الذهبي بعد ذلك: "وكان يجيز القراءة بالمعنى، وهذه جراءة على كتاب الله العزيز."[(١)] أ.هـ

قال القسطلاني: "ثم لما كثر الاختلاف فيما يحتمله الرسم وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته وفاقاً لبدعتهم كمن قال من المعتزلة: "وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً"، قرؤوها " وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَى تَكْلِيمًا" ليجعلوا المكلِّم هو موسى لينفوا بذلك الكلام عن الله سبحانه وتعالى، ومن الرافضة قوله: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]، قرؤوها "الْمُضلَّيْنِ عَضُدًا " يعنون بذلك: أبا بكر وعمر، رأى المسلمون بعد ذلك أن يجمعوا على قراءات أئمة ثقات تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدراية وكمال العلم أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصر على عدالتهم فيما نقلوا والثقة بهم فيما قرؤوا ولم تخرج قراءاتهم عن خط مصحفهم."[(٢)] أ.هـ

ولذا اشتهر عنهم رد القراءات المتواترة إن لم توافق مذهبهم، وذلك إما بتضعيفها، أو باتهام قارئها[(٣)]، بل قد تُرد القراءة عندهم إن لم توافق قواعد اللغة التي يسيرون عليها. قال الزمخشري في توجيه قراءة ابن عامر

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي: (٣/ ٧٤٩)

(٢) لطائف الإشارات في فنون القراءات: (١/ ٦٦)، وانظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (١/ ٣٧).

(٣) انظر: الموضع السادس من القسم التطبيقي في هذا البحث، وانظر: الزمخشري ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية: ص٢٢٤.

لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]: "قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع (القتل) ونصب (الأولاد) وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا كما سمج ورد (زج القلوص أبي مزاده) فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء . ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب.(١)"أ.هـ

يقول الألوسي معقبا على كلام الزمخشري:" تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفا قرأ به اجتهادا لا نقلا وسماعا كما ذهب إليه بعض الجهلة فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبين منشأ غلطه، وهذا غلط صريح يخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإن القراءات السبعة متواترة جملة وتفصيلا عن أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم فتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله صلى الله عليه وسلم بل تغليط الله عز وجل نعوذ بالله سبحانه من ذلك.(٢)"أ.هـ

(١) الكشاف: (٢/ ٥٤)، وانظر:الخصائص لابن جني: (١/ ٧٢)، والحجة للفارسي: (٤/ ٤٢٠)، والكشاف: (١/ ٨٧، ٣٥٧)،(٢/ ٢٣٨،٢١٩)،(٤/ ٦٦٧)،، والبحر المحيط: (٤/ ٣٠٩).

(٢) تفسير الألوسي: (٨/ ٣٣)، وانظر: الحجة للفارسي: (٤/ ٣٩٨)، والبحر المحيط: (٤/ ٢٣٠)

أما القراءة الشاذة فهي حجة لديهم،بل اشتهر عن أئمتهم تقديم القراءة الشاذة والموضوعة وتفضيلها على المتواترة خدمة لمعتقدهم[١]، أو لمجرد الاستحسان اللغوي والنحوي. قال ابن جني:"فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذّاً،وأنه مما أراد الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه،وأنه حبيب إليه،ومرضيٌّ من القول لديه،نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعراباً وأنهض قياساً،إذ هما جميعاً مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنهم. فإن كان هذا قادحاً فيه،ومانعاً من الأخذ به فليكُونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله،ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير "ضئاء" بهمزتين مكتنفيّ الألف،وقراءةِ ابن عامر"وكذلك زُيّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم"أ.هـ[٢].

المطلب الثالث: موقف المعتزلة من دلالات القراءات القرآنية على أصول الاعتقاد :

تقدم في الفقرة السابقة موقف المعتزلة من القراءات القرآنية من حيث الثبوت ؛ وأما موقفهم من القراءات القرآنية من حيث الدلالة فهو لا يختلف عن موقفهم من دلالة نص كتاب الله تعالى ؛ فبالرغم من إثبات

(١) انظر: الكشاف (١/ ٢٣٢)،(٤/ ٥٧١)، وانظر مثلا: كلامهم على قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ في القسم التطبيقي.

(٢) المحتسب: (١/ ٣٣)،وانظر: المحتسب: (١/ ١٧٩)،(٢/ ٣٠٠)،والكشاف: (١/ ٣٨١،٢٨٥)، (٢/ ٤١٣،١٦٩).

المعتزلة وعامة المتكلمين لأصل التنزيل وقطعهم بصحة النص وسلامته من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان إلا أنهم لا يقطعون بدلالته ؛ فالقرآن عندهم ظني الدلالة بل غلا بعضهم فزعم أنه لا يجوز الاستدلال بالقرآن على أصول الاعتقاد ؛ و عد القاضي عبد الجبار الاستدلال بالسمع على بعض الصفات إنما هو من قبيل الاستدلال بالفرع على الأصل.(١)

وقد حكمت المعتزلة ومن وافقها من المتكلمين أدلتهم العقلية وأصولهم الاعتقادية التي شابها الكثير من التعصب للمذهب على دلالات النصوص الشرعية والقراءات القرآنية عموما ؛ فقد " أسسوا دينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يتبع فيه ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع وإنما يتبع فيه ما رأوه بقياس عقولهم" (٢).

وقد جعلوا دلالة السمع تبعا لدلالة العقل وجعلوا من القواعد المنطقية ومن أصولهم العقلية أساسا وعمدة في تأصيل الاعتقاد مع التباين الشديد بين عامة المتكلمين في ذلك ما بين مكثر ومقل (٣).

وبالرغم من كل ذلك إلا أن المعتزلة عند التطبيق يستدلون بكل ما يوافق أصولهم الاعتقادية سواء أكان دليلا عقليا أو سمعيا وسواء أكان قطعي الثبوت أو غير ذلك ويخالفون بذلك ما قرروه في هذا الباب ؛ بل ربما قدموا ما هو شاذ من القراءات على ما هو متواتر ؛ إذا كان الشاذ موافقا للمذهب والمتواتر مخالفا له في الدلالة .

---

(١) شرح الأصول الخمسة ٢٢٦ ؛ ٢٦٢ ؛ وانظر :موقف المتكلمين ١/ ١١٣-١١٤؛١٤٢

(٢) منهاج السنة: (٢/ ١٠٩)

(٣) انظر: القرآن الكريم ومنزلته: (٢/ ١٠٧٨)

فثبوت القراءة عند المعتزلة ليس شرطا لقبول دلالتها. ودلالتها لا تقبل إلا إذا وافقت المذهب، ولربما ردت القراءة المتواترة أو ضعفت في مقابل قراءة أخرى متواترة تدل للمذهب بل في مقابل قراءة شاذة يبرزونها وكأنها تعادل المتواترة إذا ما وافقت هذه المذهب وخالفت تلك وقد سلكوا في رد دلالة القراءات القرآنية المتواترة عدة مسالك ؛ منها تأويل القراءة المتواترة وتحريف ما تدل عليه من معنى ؛ ومنها التصرف في العلامة الإعرابية للفظ الآية لتغيير أثرها ووظيفتها في أداء المعنى ليتواءم مع مسلماتهم في الاعتقاد ؛ ومنها توجيه القراءة إعرابيا بما يتوافق ورؤيتهم الاعتزالية ؛ وقد كان موقف المعتزلة من دلالات القراءات القرآنية منهجا متبعا لديهم وليس مجرد خطأ أو اجتهاد.[١]

بل لقد أدى التعصب المذهبي ببعضهم إلى اختراع قراءة بمجرد الرأي والاجتهاد يؤيد بها مسلماته العقدية[٢]. وروي عن بعضهم ما يدل على تطاولهم وجرأتهم على القرآن العظيم بالتغيير والتحريف لألفاظه الشريفة ؛ فقد ذكر ابن أبي العز في شرحه للعقيدة الطحاوية عن المعتزلي المتعصب ابن أبي دؤاد أنه أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة : ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم !! فيحرف كلام الله تعالى لينفي وصفه تعالى بأنه السميع البصير[٣] ؛ وهكذا جعلت المعتزلة " ما أحدثوه من

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٨١٦).

(٢) انظر : موقف المتكلمين: (١/ ١٢٠-١٢١) ؛ الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم لمحمد السيف: (٣/ ١٣٥٥، ١٣٩٣).

(٣) انظر شرح العقيدة الطحاوية: (١ / ١٢١).

الأقوال التي نفوا بها صفات الله ونفوا بها رؤيته في الآخرة وعلوه على خلقه وكون القرآن كلام الله ونحو ذلك جعلوا تلك الأقوال محكمة وجعلوا قول الله ورسوله مؤولا عليها أو مردودا أو غير ملتفت إليه ولا متلقى الهدى منه " (١)

(١) درء التعارض: (١/ ٢٧٥).

المبحث الثاني
موقف الأشاعرة من القراءات القرآنية

المطلب الأول: التعريف بالأشاعرة:

الأشاعرة فرقة كلامية تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري الذي كان على مذهب أهل الاعتزال ثم تحول عنه إلى مذهب ابن كلاب ثم رجع عنه إلى مذهب أهل السنة والجماعة وإن كان قد بقيت لديه بقية مما سبق،وقد استقر أتباعه على ما كان عليه في طوره الثاني وقد خالفوا أهل السنة في بعض أصول الاعتقاد منها قولهم في الإيمان وفي الصفات والرؤية وفي القدر وغيرها ؛ ومال متأخريهم إلى مذهب المعتزلة في بعض أصول العقيدة وفي منهجهم في الاستدلال وتقديمهم للعقل على النقل(١).

المطلب الثاني: موقف الأشاعرة من القراءات القرآنية من حيث الثبوت :

المشهور عن أئمة الأشاعرة تواتر القراءات السبع، واختلف في الثلاث الزائدة على السبع وجمهورهم على تواترها. قال الزركشي: "القراءات عن الأئمة السبعة متواترة عند الأكثرين، منهم إمام الحرمين في البرهان، خلافا لصاحب البديع من الحنفية، فإنه اختار أنها مشهورة. وقال

(١) انظر نشأة الأشعرية وتطورها:ص١٦٥،موقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٤٣٥ وما بعدها

السُّرُوجي في باب الصوم من الغاية:"القراءات السبع متواترة عند الأئمة الأربعة، وجميع أهل السنة خلافا للمعتزلة فإنها آحاد عندهم. وقال في باب الصلاة: المشهور عن أحمد كراهة قراءة حمزة لما فيها من الكسر والإدغام وزيادة المد، ونقل عنه كراهة قراءة الكسائي، لأنها كقراءة حمزة في الإمالة والإدغام . وهذا خطأ، لأن الأمة مجمعة ما عدا المعتزلة على أن كل واحدة من السبع ثبتت عن رسول الله ﷺ بالتواتر فكيف تكره؟[١]."أ.هـ.

والقراءات المتواترة على الجملة مقدمة على الشاذ، وهي حجة عندهم. قال الرازي: "إن القراءة المتواترة حجة بالإجماع، فإذا حصلت قراءتان متواترتان، وأمكن الجمع بينهما وجب الجمع بينهما."[٢]أ.هـ. وكثيرا ما يردّ أئمة الأشاعرة تضعيف القراءة المتواترة.[٣]

وأما القراءة الشاذة فهي دون المتواترة عندهم، واختلفوا بالاحتجاج بها، وجمهورهم على الاحتجاج بها.[٤] قال ابن عطية: "مضت الأعصار

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقة للزركشي: (١/ ٣٧٦). وانظر: التحبير شرح التحرير في أصول الفقة: (٣/ ١٣٦١) .وشرح الكوكب المنير: (١/ ٢٠٣)، والانتصار للقرآن: (١/ ٦٦)، والمجموع شرح المهذب للنووي: (٣/ ٣٥٥).

(٢) مفاتيح الغيب: (٦/ ٧٣).

(٣) يتفاوت علماء الأشاعرة في ذلك. وانظر مثلا: مفاتيح الغيب: (٩/ ١٧٠)، والدر المصون للسمين الحلبي: (٢/ ٢٩٧)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (٦/ ١٤٦)،والإتقان: (١/ ٢٥٧).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: (١/ ١٦٠)،والمستصفى: (١/ ١٠٢)، والبرهان في علوم القرآن: (١/ ٣٣٦)، ونهاية السول في شرح منهاج الأصول للإسنوي: (٢/ ٣٣٣)، والإتقان: (١/ ٨٢)، وفواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت للكنوي: (٢/ ١٦).

والأمصار على قراءة السبعة، وبها يصلى، لأنها ثبتت بالإجماع، وأما شاذ القراءات فلا يصلى به،وذلك لأنه لم يجمع الناس عليه. أما أن المروي منه عن الصحابة رضي الله عنهم وعن علماء التابعين لا يعتقد فيه إلا أنهم رووه. وأما ما يؤثر عن أبي السمال ومن قاربه فلا يوثق به."[1]أ.هـ.

المطلب الثالث : موقف الأشعرية من دلالات القراءات القرآنية على أصول الاعتقاد :

بالقدر الذي اقترب فيه الأشعرية من أهل السنة والجماعة في موقفهم من القراءات القرآنية من حيث الثبوت والقبول والإجلال والتوقير وتقديم المتواتر من القراءات واعتقاد حجيتها وعدم تعطيلها بمعارض شاذ وعدم الجرأة عليها ؛ اقترب موقف المتأخرين منهم من المعتزلة في موقفهم من دلالات هذه القراءات ؛ وإن لم يصلوا إلى ما وصل إليه المعتزلة من التحريف والوضع للقراءات والجرأة على كلام الله تعالى إلا أنهم يتفقون مع المعتزلة في الموقف من دلالة القرآن، ومن ثم القراءات القرآنية فيتأولون القراءة بناء على مسلماتهم العقدية ؛ فهم يلتقون مع المعتزلة في تقديم دلالة العقل على دلالة النقل وفي تأويلها لتوافق المذهب الذي يذهبون وربما حملهم التعصب للمذهب إلى ما حمل عليه المعتزلة من التأول والرد لدلالة القرآن والقراءات القرآنية إذا خالفت دلالة العقل المعتبرة لديهم ؛ فبالرغم من تعظيم المتكلمين في الجملة ومنهم الأشعرية للقرآن ومعانيه وللقراءات القرآنية مع ما هم عليه من بدع وبالرغم من قولهم أن القرآن حق في نفسه

(١) المحرر الوجيز: (١/ ٣٢). وانظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١/ ٥٩).

إلا أنهم يرون أن الحق الذي دلت عليه النصوص هو ما فهموه هم بعقولهم؛ فإن خالف ظاهر النص دليل العقل فلابد من تأويله حينها ؛ فالأدلة النقلية أدلة لفظية ظنية الدلالة عندهم ولا تفيد اليقين إلا بتوفر شروط عدة منها انتفاء المعارض العقلي ؛ فإذا وجد المعارض العقلي قدم [1]، يقول ابن تيمية :" يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وأنه خالق كل شيء وقادر على كل شيء وتزعم الجهمية من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته وأنه مستو على العرش ويزعم قوم من غالية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل القطعية مطلقا بناء على أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين بما زعموا " [2]

(١) أساس التقديس: ص١٣٧،والمحصل: ص١٤٣،والمواقف:ص٤٠،والأثر العقدي: (٣/ ١٣٦٣-١٣٦٥)،والقرآن الكريم ومنزلته: (٢/ ١٠٨٤).
(٢) قاعدة في المعجزات:ص ١٨-١٩ ؛ موقف المتكلمين: (١/ ١٤٥).

المبحث الثالث
موقف الشيعة من القراءات القرآنية

المطلب الأول: التعريف بالشيعة:

الشيعة هم الذين يزعمون مشايعتهم لعلى بن أبي طالب ﷺ وقالوا إنه الإمام بعد النبي ﷺ وذلك بالنص الجلي والخفي وقدموه على سائر أصحاب النبي ﷺ ؛ وقالوا إن الإمامة لا تخرج عنه وعن ولده وإن خرجت فبظلم من غيرهم وتقية منهم وهم يرون أن الإمامة ركن من أركان الدين وأن الأئمة معصومون [١].

والشيعة فرق عدة منهم الرافضة الإمامية الإثني عشرية وقد سموا بالرافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ؛ وقيل لرفضهم زيد ابن علي بن الحسين لما أنكر عليهم الطعن في أبي بكر وعمر وقال بتوليه لهما فتفرقوا عنه ورفضوه .[٢]

وسموا بالإمامية الإثني عشرية لقولهم بإمامة اثنى عشر إماما معصوما من ولد على بن أبي طالب ﷺ وهم يقولون أن الإمامة ركن الدين وإن الأئمة معصومون ويطعنون في صحابة النبي ﷺ[٣].

ومنهم الزيدية الذين ينتسبون إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وهم مجمعون على إمامته في أيام خروجه زمن

(١) انظر : الملل والنحل: (١/ ١٦٩)، ومقالات الإسلاميين: (١/ ٦٥)

(٢) انظر : مقالات الإسلاميين: (١/ ١٣٦-١٣٧).

(٣) انظر : الملل والنحل: (١/ ١٨٩)، مقالات الإسلاميين: (١/ ٨٨).

هشام بن عبد الملك ؛ وهم فرق يجمعهم أمور منها القول بخلود مرتكب الكبيرة في النار والخروج على أئمة الجور [1].

وهاتان الفرقتان هما موضع الحديث هنا دون بقية فرق الشيعة لذا كان التعريف بهما[2].

المطلب الثاني: موقف الشيعة من القراءات القرآنية المتواترة من حيث الثبوت :

أولاً :الروافض الإثنا عشرية:

يزعم الروافض الإثنا عشرية أن القرآن الكريم إنما أُنزل على حرف واحد، ويستدلون بأثر عن أبي عبد الله الصادق أنه سُئل عما يقوله الناس من أن القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال: "كذبوا ... ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد"[3]. وأن المراد بقوله ﷺ : "أنزل القرآن على سبعة أحرف"[4] هو سبعة أوجه من المعاني. كما يزعمون أن عثمان ﵁ جمع

(١) انظر: الملل والنحل: (١/ ١٧٩) وما بعدها، والتنبيه والرد: ص٣٣، والتبصير في الدين:ص٢٤، ومقالات الإسلاميين: (١/ ١٣٦)، والفرق بين الفرق:ص٣٠

(٢)تم انتقاء الفرقتين السابقتين ، لأن مذهب غالب فرق الشيعة لا يخرج عنهما ، إضافة إلى وجود أتباع لهما في هذا العصر.

(٣) انظر: البيان في تفسير القرآن للخوئي: ص ١١٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه،كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف برقم (٤٩٩٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أَن القرآن على سبعة أَحرف، برقم (٨١٨)، والنسائي في سننه، كتاب الافتتاح، باب جامع ما جاء في القرآن، برقم (٩٣٧)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة،باب أنزل القرآن على سبعة أحرف برقم (١٤٧٥).

الناس على قراءة زيد بن ثابت ﷺ خاصة، وأحرق المصاحف، وأبطل ما لا شك أنه من القرآن المنزل[١].

واختلف علماؤهم في مسألة تواتر القراءات العشر على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور علمائهم إلى أن القراءات السبع غير متواترة فضلا عن العشرة، وهذا الرأي يكاد يكون إجماعًا عند الروافض الإثني عشرية. واختلاف القراءات وتغايرها عندهم راجع إلى اجتهاد القراء وتوسعهم في القراءة، أو هو ثابت بطريق الآحاد. قال أبو القاسم الخوئي: "المعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد، واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة. وغير بعيد أن يكون هذا هو المشهور بينهم – كما ستعرف ذلك– وهذا القول هو الصحيح."[٢]أ.هـ

ويقول الفقيه الهمداني:"إن دعوى تواتر جميع القراءات السبعة أو العشرة بجميع خصوصياتها عن النبي ﷺ تتضمن مفاسد ومناقضات لا يمكن توجيهها. وقد تصدى جملة من القدماء والمتأخرين لإيضاح ما فيها من المفاسد لا يهمنا الإطالة في إيرادها ... فالذي يغلب على الظن أن عمدة الاختلاف بين القراء نشأ من الاجتهاد والرأي والاختلاف في قراءة المصاحف العثمانية العارية عن الإعراب والنقط مع ما فيها من التباس بعض الكلمات ببعض بحسب رسم خطه كـ(ملك) و (مالك)، ولذا اشتهر

---

(١) الشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير: ص٨٧.

(٢) انظر: البيان في تفسير القرآن: ص١٢٣،والشيعة وتحريف القرآن لمحمد مال الله: ص٨٨.

عنهم أن كلا منهم كان يخطئ الآخر ولا يُجوز الرجوع إلى الآخر. نعم لا ننكر أن القراء يسندون قراءاتهم الى النبي ﷺ،وأن الاختلاف قد ينشأ من ذلك. فإنه نقل أن عاصم الكوفي قرأ القراءة على جماعة منهم أبو عبد الرحمن، وهو أخذها من مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، وهو من النبي ﷺ. وأن حمزة أخذها من جماعة منهم مولانا الصادق عليه السلام، وهم يوصلون سندها إلى النبي ﷺ، وهكذا سائر القراء ولكن لا تعويل على هذا الأسانيد فضلا عن صيرورة القراءات بها متواترة خصوصا بعد أن ترى أنهم كثيراً ما يعدون القراءات قسيماً لقراءة علي وأهل البيت عليهم السلام."[1] أ.هـ

ويقول حسين البروجردي: " إن دعوى التواتر في شيء منها فضلا عن جميعها ليست في محلها... لكنك خبير بأن ما ذكروه في هذا الباب مما سمعت وما لم تسمع كلها قاصرة عن إفادة ذلك، نعم قام الإجماع بل الضرورة على عدم الزيادة في القرآن فالمشترك بين القراءات السبع بل وبين غيرها أيضاً قرآن قطعاً. وأما خصوص ما تفرد به كل واحد من القراء السبعة أو العشرة من حيث تلك الخصوصية لا من حيث المادّة الجامعة فلم يقم إجماع ولا ضرورة على كونه بتلك القراءة الخاصة قرآناً. كيف وقد سمعت أن المستفاد من الأخبار أنه واحد نزل من عند إله واحد، بل قد سمعت سبب الاختلاف في ذلك، وأن كل ما اختلفوا فيه أو خصوص السبعة ليس مما نزل به جبرئيل ولا مما قرأ النبي، ولا مما أقره، بل كيف يكون الأغلاط العثمانية في المصاحف السبعة واختلاف الناس في قراءة كل

(١) مصباح الفقيه: (٢/ ٣٧٤)، نقلا عن إتحاف الفقهاء في تحقيق مسألة اختلاف القراءات والقراء للميرزا محسن آل عصفور: ص٥٨.

منها حيث إنها كانت عارية عن النقط والإعراب أصلا في إثبات القرآن النازل من السماء هذا مضافاً إلى استفاضة الأخبار، بل تواترها على مخالفة قراءة الأئمة للقراءات المشهورة. بل كتب القراءة والتفسير مشحونة من قولهم قرأ حفص كذا وعاصم كذا وحمزة وعلي بن أبي طالب كذا وفي كثير منها وفي قراءة أهل البيت كذا وربما ينسبونها إلى واحد منهم فجعلوا قراءتهم قسيماً لقراءة أهل بيت الوحي والتنزيل بل كثيراً ما صدر ذلك من الخاصة وأخبارهم به متظافرة."[1] أ.هـ

القول الثاني: يرى أن القراءات السبع متواترة، وبعضهم يرى أن العشرة متواترة أيضا، ونُسب هذا القول إلى بعض متأخريهم. قال الميرزا محسن آل عصفور: "والذي ينبغي أن يذكر في المقام أن العلامة الحلي في كتاب المنتهى هو أول من ادعى تواتر السبع المشهورة ثم زاد عليها الشهيد الأول دعوى أخرى إضافية مفادها تواتر قراءات القراء الثلاثة أبي جعفر ويعقوب وخلف وهي كمال العشر في القرن الثامن الهجري وهذه الدعوى الأخيرة هي الأساس الذي أوقع من جاء بعد عصره في الالتباس وتأثث شباك الوسواس الخناس. أما قبل القرن الثامن الهجري فلم يكن لهذه الفرية والدعوى عين ولا أثر. ولا يخفى ما فيها من البعد والتهافت لأمور:

فأما أولها: فلما تقدم بيانه وتفصيله من تاريخ القراءات.

وأما ثانيها: للمنع من تواترها عن القراء، لأنهم نصوا على أنه كان لكل قارئ راويان يرويان قراءته نعم اتفق التواتر في الطبقات

(١) من تفسيره الصراط المستقيم، نقلا عن إتحاف الفقهاء في تحقيق مسألة اختلاف القراءات والقراء: ص٥٩-٦٠.

اللاحقة."[(١)]أ.هـ.

وأما جواز القراءة بالقراءات العشر، فجلّ أئمتهم حتى من ينكر تواتر القراءات ويرى أنها اجتهاد من الصحابة ﷺ يصرح بجواز القراءة بالعشر. قال أبو جعفر الطوسي: "واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم أن القرآن نزل بحرف واحد، على نبي واحد، غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء، وأن الإنسان مخير بأي قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجويد قراءة بعينها بل أجازوا القراءة بالمجاز الذي يجوز بين القراء ولم يبلغوا بذلك حد التحريم والحظر وروى المخالفون لنا عن النبي ﷺ أنه قال: "نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف" ... وهذا الخبر عندنا وإن كان خبرا واحدا لا يجب العمل به فالوجه الأخير أصلح الوجوه على ما روي عنهم عليه السلام من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه.[(٢)]"أ.هـ.

وقال الخوئي:" والحق: إن الذي تقتضيه القاعدة الأولية، هو عدم جواز القراءة في الصلاة بكل قراءة لم تثبت القراءة بها من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم أو من أحد أوصيائه المعصومين عليهم السلام، لأن الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن فلا يكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآنا، وقد استقل العقل بوجوب إحراز الفراغ اليقيني بعد العلم باشتغال الذمة، وعلى ذلك فلا بد من تكرار الصلاة بعد القراءات المختلفة أو تكرار

(١) إتحاف الفقهاء في تحقيق مسألة اختلاف القراءات والقراء: ص ٥٦-٥٧. وانظر: بحوث في تاريخ القرآن: ص١٧١.

(٢) التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد الطوسي: (١/ ٧-٩). وانظر: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه لمير محمدي زرندي: ص٣٣-٣٥، وأكذوبة تحريف القرآن: ص٨٣ وما بعدها.

مورد الاختلاف في الصلاة الواحدة، لإحراز الامتثال القطعي، ففي سورة الفاتحة يجب الجمع بين قراءة (مالك)، وقراءة (ملك). أما السورة التامة التي تجب قراءتها بعد الحمد ـ بناء على الأظهر ـ فيجب لها إما اختيار سورة ليس فيها اختلاف في القراءة، وإما التكرار على النحو المتقدم. وأما بالنظر إلى ما ثبت قطعيا من تقرير المعصومين عليهم السلام شيعتهم على القراءة، بأية واحدة من القراءات المعروفة في زمانهم، فلا شك في كفاية كل واحدة منها. فقد كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم، ولم يرد عنهم أنهم ردعوا عن بعضها، ولو ثبت الردع لوصل إلينا بالتواتر، ولا أقل من نقله بالآحاد، بل ورد عنهم عليهم السلام إمضاء هذه القراءات بقولهم: "اقرأ كما يقرأ الناس. اقرؤوا كما علمتم". وعلى ذلك فلا معنى لتخصيص... وصفوة القول: أنه تجوز القراءة في الصلاة بكل قراءة كانت متعارفة في زمان أهل البيت عليهم السلام."(١)أ.هـ

وقيد بعضهم جواز القراءة بالقراءات السبع إلى أن يظهر المهدي المنتظر، ويحتجون بأثر رواه صاحب الكافي بسنده إلى سالم بن سلمة قال :"قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام، وأنا استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة، واقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم."(٢)

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ص١٦٧. ونقل مير زرندي اتفاق علماء الشيعة على جواز القراءة بالقراءات العشر وإن اختلفوا في شروط الجواز.انظر: الحدائق الناضرة للبحراني: (٨/ ١٠٠)، وبحوث في تاريخ القرآن: ص١٧٢.

(٢) انظر: الحدائق الناضرة للبحراني: (٨/ ١٠٠)، والشيعة والسنة لإحسان إلهي ظهير: ص٨٣، وإتحاف الفقهاء: ص٧٣،والشيعة وتحريف القرآن لمال الله:ص٦٩.

ثانياً : الزيدية:

اختلف الزيدية في القراءات السبع وكذا العشر، هل هي متواترة أم آحاد، على قولين:

القول الأول: أن القراءات السبع متواترة، قال صاحب كتاب الكاشف لذوي العقول: "تحرم القراءة للقرآن بالقراءات الشاذة، لأنها ليست بقرآن كما تقرر. والشواذ هي ما عدا السبع القراءات التي هي: قراءة نافع، وأبي عمرو بن العلاء النحوي، والكسائي، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة. وأما هذه فمتواترة قطعا على الصحيح. ومن فتش وجد عدد الرواة لها بالغا حدَّ التواتر. وقال البغوي: بل الشاذ ما عدا العشر القراءات، وهي السبع المتقدمة، وقراءة أبي يعقوب الحضرمي، وأبي معشر الطبري، وأبي محمد خلف ابن هشام البزار، وقيل: بل القراءات كلها آحادية. والصحيح هو الأول، لما تقرر من أن شرط القرآن التواتر وهي الطريق إليه. والشاذ، مثل قراءة ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) هي كأخبار الآحاد في وجوب العمل بها ... ولا يجب العلم بكونها قرآنا."[(1)] أ.هـ.

القول الثاني: وافقوا فيه المعتزلة فيرى أصحابه أن القراءات السبع آحاد. قال الشوكاني:"ادعى تواتر كل واحدة من القراءات السبع، وهي قراءة أبي عمرو ونافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن كثير وابن عامر دون غيرها، وادعى أيضا تواتر القراءات العشر، وهي هذه مع قراءة يعقوب

(١) الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤول لأحمد بن محمد لقمان: ص٦٢ -٦٤.

وأبي جعفر وخلف، وليس على ذلك أثارة من علم فإن هذه القراءات كل واحدة منها منقولة نقلا آحاديا، كما يعرف ذلك من يعرف أسانيد هؤلاء القراء لقراءاتهم، وقد نقل جماعة من القراء الإجماع على أن في هذه القراءات ما هو متواتر، وفيها ما هو آحاد، ولم يقل أحد منهم بتواتر كل واحدة من السبع، فضلا عن العشر، وإنما هو قول قاله بعض أهل الأصول، وأهل الفن أخبر بفنهم. والحاصل : أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن، وما اختلفوا فيه، فإن احتمل رسم المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي، والمعنى العربي، فهي قرآن كلها، وإن احتمل بعضها دون بعض، فإن صح إسناد ما لم يحتمله، وكانت موافقة للوجه الإعرابي، والمعنى العربي، فهي الشاذة ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها، وسواء كانت من القراءات السبع أو من غيرها."[١].أهـ

وقال المرتضى المحطوري تعقيبا على كلام صاحب الكاشف لذوي العقول:" وقيل: بل القراءات كلها آحادية": "وهذا قول الإمام يحي والزمخشري ونجم الدين، وظاهر ذلك أنهم يقولون بأنها آحادية مطلقا، أي المتفق عليه بينهم والمختلف فيه. وقيل: ما اتفق عليه السبعة أو العشرة فهو متواتر إجماعا، وإنما الخلاف في الألفاظ المختلف فيها بين السبعة والعشرة، وبهذا صرح إمامنا المنصور بالله في الأساس.[٢]"أ.هـ

---

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: (١/ ١٢٢). وقد صرح رحمه الله في نيل الأوطار: (٢/ ٢٧٤) بصحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بصحة السند وموافقة العربية ولو كانت لغير القراء العشرة.

(٢) الكاشف لذوي العقول: ص ٦٤.

المطلب الثالث : موقف الشيعة من القراءات القرآنية من حيث الدلالة على أصول الاعتقاد :

أولاً: الروافض الإثنا عشرية:

الرافضة الإثنا عشرية لا يقيمون أي تعظيم لدلالة نصوص كتاب الله تعالى إذ زعموا تحريفه بالزيادة والنقصان ولم يعتبروه حجة،بل قد يحرفون ألفاظ القرآن ويزعمون أنها قراءة عن أئمتهم.(١)

وأما موقف الروافض الإثني عشرية من القراءات من حيث الدلالة،سواء المتواترة أم الشاذة، فيتمثل في ثلاث مسائل:

الأولى: إيرادهم القراءات وخصوصا الشاذة والموضوعة للاحتجاج على عقيدتهم،ونسبت بعض هذه القراءات لآل البيت. يقول علي السالوس في منهج الطوسي والطبرسي في تفاسيرهم: "ذكرهما لبعض القراءات الموضوعة والشاذة ذات الصلة بالمذهب، مثال هذا: ما جاء في تفسير سورة آل عمران عند قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣ ﴾، فإنهما يذكران أن قراءة أهل البيت (وآل محمد على العالمين). وفي سورة الفرقان عند قوله تعالى:﴿ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ٧٤ ﴾، يفسرها الطوسي بقوله:"بأن يجعلهم ممن يقتدى بأفعالهم الطاعات"، ولكنه يذكر أن قراءة أئمتهم:"وَاجْعَلْ لنَا من المُتَّقِينَ

---

(١) انظر : الشيعة وتحريف القرآن لمال الله: ص١١٩. وانظر: الموضع الثامن في القسم التطبيقي.

إِمَامًا". والطبرسي يذكر للإمام الصادق أقوالاً في هذه الآية الكريمة يجعلها خاصة بأئمة الجعفرية. كقول الإمام فيها :"إيانا عنى"، وقوله:"هذه فينا". ولا يكتفي بهذا بل يذكر ما يتفق مع الغلاة القائلين بالتحريف، فيخطئ ما جاء بالمصحف الشريف ليصل إلى القراءة التي ذكرها الطوسي، والرواية هي:"عن أبي بصير قال: قلت: واجعلنا للمتقين إماماً، فقال:- أي الإمام الصادق: "سألت ربك عظيماً، إنما هي : واجعل لنا من المتقين إماماً ".و في قوله تعالى:﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ [الأحزاب:٢٥] ،يقول الطوسي:"بالريح والملائكة"، وقيل: بعلي، وهي قراءة ابن مسعود، وكذلك هو في مصحفه". وقال الطبرسي: "وكفى الله المؤمنين القتال بالريح والجند"، وعن ابن مسعود أنه كان يقرأ: "وكفى الله المؤمنين القتال بعلي". وفي قوله تعالى:﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء:٢٤] ، يذكران قراءة لتأييد رأي فقهي ارتبط بالمذهب الجعفري، وهو إباحتهم لزواج المتعة، هذه القراءة هي زيادة "إلى أجل مسمى" بعد (فما استمعتم به منهن)".[١] أ.هـ

ويقول في بيان منهج عبد الله شبر في تفسيره:" بالنسبة للقول بتحريف القرآن الكريم أو عدم تحريفه لم أجد لشبر نصاً صريحاً، ولكن يبدو أنه يميل إلى القول بالتحريف، ويظهر هذا الترجيح مما يكثر منه على أنه من القراءات، ومن هذه القراءات . في سورة آل عمران الآيات:(١٠٢، ١٠٤،

---

(١) مع الإثني عشرية في الأصول والفروع لعلي السالوس: (١/ ٥٣٨).وانظر: الحدائق الناضرة: (٨/ ١٠٢-١٠٤).

١١٠)، فالآية الأولى هي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢﴾ ولكن شبراً يذكر أنها قرئت (تقية) و (مسلّمون) وواضح أن تحريف التقوى بالتقية لتأييد مبدأ من مبادئ الجعفرية، وأما الكلمة الأخرى فيقول عنها شبر: "وقرئ بالتشديد أي منقادون للرسول ثم للإمام من بعده"، والآية الثانية: ﴿وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤﴾ يبدل كلمة (أمة) بأئمة أي أئمة الجعفرية. وكذلك فعل في الآية الثالثة: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾، فيقول: "هم آل محمد عليهم السلام، وقرئ كنتم خير أئمة"[(١)]"أ.هـ

المسألة الثانية: احتجاجهم بوجود القراءات على قولهم بتحريف القرآن بالزيادة والنقص. يقول الخوئي عند ذكره أنواع تحريف القرآن: "الثاني: النقص أو الزيادة في الحروف والحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن متميزا في الخارج عن غيره. والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعًا، فقد أثبتنا لك فيما تقدم عدم تواتر القراءات، ومعنى هذا أن القرآن المنزل إنما هو مطابق لإحدى القراءات، وأما غيرها فهو إما زيادة في القرآن، وإما نقيصة فيه.[(٢)]"أ.هـ.

---

(١) المرجع السابق: (١/ ٥٦٦) وانظر: الشيعة وتحريف القرآن: ص١١٥.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ص١٩٨. وانظر: الشيعة والسنة: ص١٤٠، والأنوار النعمانية لنعمة الله الجزائري: (٢/ ٣٥٧)، وأكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنة لرسول =

المسألة الثالثة: اتخاذ القراءات الواردة في كتب أهل السنة مطعنا للطعن على أهل السنة، ونسبة القول بتحريف القرآن لأهل السنة. يقول رسول جعفريان: "لقد نقل رواة الشيعة بعض الروايات التي يشم منها التحريف ووقوعه في كتاب الله ظاهراً ... ومن الروايات في هذا الباب قسم يرجع إلى الاختلاف في القراءات، وقد ذكر بعض هذه الروايات في كتب الشيعة، وقسم كبير منها في كتب أهل السنة .. ويوجد في كتب أهل السنة الاختلاف في القراءات أيضاً، كما ألفت في اختلاف القراءات والمصاحف عشرات الكتب، راجع كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني حول اختلاف المصاحف أو تفسير الزمخشري أو الطبري أو غير ذلك فسترى شيئاً تتعجب منه قطعاً، وراجع أمثلة أخرى لاختلاف المصاحف في كتب أهل السنة مما نذكره من المصادر في الهامش ... ومن مصاديق هذا الباب ما رواه أهل السنة والشيعة على حد سواء بشأن آية: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) حيث أضيف إليها صلاة العصر

واضح أن إضافة (صلاة العصر) في المصحف لم يكن بمعنى أنها من الآية، بل هو تفسير لهذه الكلمة. ولذا قال القاضي رداً على من نسب إلى ابن مسعود حذف المعوذتين من مصحفه وأن أبيّ بن كعب أضاف إلى مصحفه سورتي الحفد والخلع، أنه يمكن أن يكون قد أثبت بعض التأويلات والدعاء في مصحفه ويقول: "قد ثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل" ... كما أن السيوطي جزم بأن الرواية التي ذكر فيه الآية: (ليس

= جعفريان: ص٨٢.

عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم (في مواسم الحج) بأنها قراءة تفسيرية، وهكذا بالنسبة إلى إضافات أخرى التي نقلناها عن المصاحف لابن أبي داود في السابق ... ونحن هنا نشير إلى السؤال التالي : كيف يقولون هذا بالنسبة إلى ما رواه كبراؤهم ولا يقولون بنفس هذا الكلام في توجيه ما روي عن أئمة الشيعة عليهم السلام (إن صح وثبت عنهم) . ولكن البعض – وقد يكون بدافع الاتهام لا الموضوعية – قد ذكر بعض هذه الروايات وزعم أنه قد أثبت أن الشيعة يقولون بالتحريف."أ.هـ[1].

ويقول أبو العباس الرازي الرافضي: "المقدمة الحسية المسلّم بها والآتي بيانها إن شاء الله، هي أن (بعض الصحابة كانوا يدعون قرآنية قراءتهم الشاذة)، والمقدمة الثانية التي أثبتناها قبل قليل هي (إن علماء أهل السنة يرون من يدعي قرآنية القراءة الشاذة قد أدخل في القرآن ما ليس منه)، فنستنتج أن (علماء أهل السنة يرون بعض الصحابة قد أدخلوا في القرآن ما ليس منه)، فيثبت تحريف القرآن بالزيادة لبعض الصحابة. أو نقول إن كلام علماء أهل السنة باطل،وأن ما قرأ به الصحابة كان من القرآن، فيصبح هؤلاء العلماء منكرين لقرآنية ما هو من القرآن، وواضح أن اعتقاد علماء أهل السنة بعدم قرآنية ما هو من القرآن تحريف صريح بإخراج بعض القرآن منه. وإما أن نقول إن أمر هذه الشواذ مبهم فلا نعلم أهي من القرآن أم لا، فهذا يعني أن علماء أهل السنة في شك من سلامة القرآن من التحريف لأنهم لا يعلمون أن المصحف قد سقط منه قرآن أم لا، لاحتمال

(١) أكذوبة تحريف القرآن: ص٨٢ -٨٩.

كون الشواذ قرآنا !، وبالنتيجة فهم يشكون في أن عثمان والصحابة تلاعبوا بكتاب الله عز وجل وأسقطوا بعض القرآن أم لا، ويلزم منه عدم إمكانية أخذ أي حكم من القرآن بعد احتمال سقوط آيات من المصحف لا نعلمها، وهذا كما ترى رأي ساقط لا يقبله جمهور أهل السنة كما مرت كلماتهم، والتزاما منا لم نهمل ذكر هذا الوجه لأنه قد يفهم من عبارات بعض علمائهم.

وخلاصة القول : إن الشاذ المخالف لرسم المصحف إما هو من القرآن فيثبت التحريف للنافين وهم علماء أهل السنة، وإما أنه ليس من القرآن فثبت التحريف للمثبتين وهم سلفهم الصالح، وإما أن يشكوا في أمرها فيتطرق الشك حينها إلى سلامة القرآن من التحريف."[1]أ.هـ

ومثل هذه القراءات الشاذة وإن وردت في كتب أهل السنة إلا أنهم مجمعون على أنها ليست من القرآن. قال محمد مال الله :"أما روايات التحريف شاذة فإنني ما رأيت أحد علماء الشيعة تعرض لنقد تلك الروايات التي وردت في الكافي وتفسير القمي وأقوال علماء الشيعة مثل الكليني والمفيد والنوري وغيرهم بخلاف أهل السنة فإنهم حكموا بكفر من يعتقد هذا، ولم يذكروا تلك الروايات التي هي شاذة إلا وذكروا أنها منسوخة أو غير متواترة القراءة،فهل هذا يوجد عند الشيعة."[2]أ.هـ.

ثانياً: الزيدية: حكم القراءات الشاذة عند الزيدية، كحكم خبر الآحاد

---

(١) إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من السلف لأبي عمر صادق العلائي: ص٣٢٩ -٣٣٠.

(٢) الشيعة وتحريف القرآن:ص٦٤.

في الدلالة على مدلولها إن صحت. وأما مالم يصح سنده فليس بقرآن ولا ينزل منزلة الآحاد. قال أحمد بن لقمان:"والشاذ مثل قراءة ابن مسعود (ثلاث أيام متتابعات) هي كأخبار الآحاد في وجوب العمل بها،فيجب التتابع لذلك، لأن عدالة الراوي توجب قبول ما رواه، فيتعين كونها قرآنا، أو خبرا آحادياً، وقد بطل باشتراط التواتر كونها قرآنا،فتعين كونها خبرا آحاديا فتقبل كما يقبل الخبر الآحادي إذا تكاملت شروطه، فيجب العمل بها،ولا يجب العلم بكونها قرآنا."[1]أ.هـ.

(١) الكاشف لذوي العقول: ص٦٤. وانظر: إرشاد الفحول: (١/ ١٢١).

القسم الثاني
القسم التطبيقي

- الموضع الأول : قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [البقـــرة: ٥١]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]

القراءات الواردة في الآية :

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَٰعَدْنَا ﴾ فقرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب (وَعَدْنَا) من غير ألف بعد الواو . وقرأ الباقون (وَاعَدْنَا) بألف بعد الواو.(١)

فقراءة (وَعَدْنَا) من غير ألف على زنة (فَعَل) المجرد تفيد بأن الوعد صدر من الله تعالى وحده وهو سبحانه المنفرد به.

أما قراءة إثبات ألف المفاعلة (وَاعَدَنَا) على زنة (فَاعَل) فهي صيغة مفاعلة. وحقيقة هذه الصيغة تدل على حصول الفعل الواحد من فاعلين فأكثر على وجه المشاركة في ذلك الفعل. قال ابن عاشور: "وواعدنا بألف بعد الواو على صيغة المفاعلة المقتضية حصول الوعد من جانبين ؛ الواعد والموعود، والمفاعلة على غير بابها لمجرد التأكيد على حد سافر وعافاه الله، وعالج المريض وقاتله الله، فتكون مجازا في التحقيق، لأن المفاعلة تقتضي

(١) انظر : السبعة لابن مجاهد : ١٥٥، والنشر: (٢/ ٢١٢)

تكرر الفعل من فاعلين فإذا أخرجت عن بابها بقي التكرر فقط من غير نظر للفاعل ثم أريد من التكرر لازمه وهو المبالغة والتحقق فتكون بمنزلة التوكيد اللفظي.

والأشهر أن المواعدة لما كان غالب أحوالها حصول الوعد من الجانبين شاع استعمال صيغتها في مطلق الوعد وقد شاع استعمالها أيضا في خصوص التواعد بالملاقاة كما وقع في حديث الهجرة وواعداه غار ثور ... واستعملت هنا لأن المناجاة والتكلم يقتضي القرب فهو بمنزلة اللقاء على سبيل الاستعارة ولذلك استغنى عن ذكر الموعود به لظهوره من صيغة المواعدة . وقيل المفاعلة على بابها بتقدير أن الله وعد موسى أن يعطيه الشريعة وأمره بالحضور للمناجاة فوعد موسى ربه أن يمتثل لذلك، فكان الوعد حاصلا من الطرفين وذلك كاف في تصحيح المفاعلة بقطع النظر عن اختلاف الموعود به، وذلك لا ينافي المفاعلة لأن مبنى صيغة المفاعلة حصول فعل متماثل من جانبين لا سيما إذا لم يذكر المتعلق في اللفظ."أ.هـ.(١)

وقد اختلف العلماء في توجيه قراءة ﴿وَٰعَدۡنَا﴾ بإثبات الألف على قولين :

الأول: أن المفاعلة على غير بابها وإنما هي لمجرد التأكيد، كقول : طارقت النعل، وعاقبت اللص. وإلى هذا ذهب البغوي ومكي بن أبي طالب، وغيرهم(٢).

---

(١) التحرير والتنوير: (١/ ٥٠٠) وانظر : جامع البيان : (١/ ٦٠) والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (١/ ٢٣٩)،الكشاف: (١/ ١٣٩)، البحر المحيط : (١/ ٢٠٠).

(٢) انظر: علل القراءات للأزهري: (١/ ٤٧)، وإعراب القرآن للنحاس: (١/ ٢٢٤)، وحجة القراءات: ص٩٦، والكشف: (١/ ٢٤٠) معالم التنزيل: (١/ ٩٥)، والمختار: (١/ ٤٦).

وقد علل بعض من قال بهذا القول ذلك، بأن المفاعلة تفيد الاشتراك في أصل الفعل بين طرفين، فأرادوا تنزيه الله تعالى عن اشتراك أحد معه في فعل من الأفعال، لأن المواعدة إنما تكون بين المتكافئين، والله سبحانه وتعالى منفرد بالوعد والوعيد في كل خير وشر.[١] قال ابن عادل:"قرأ أبو عمرو ويعقوب (وَعَدْنا) هنا، وما كان ثلاثيا، وقرأ الباقون (وَاعَدْنا) بالألف. واختار أبو عبيد قراءة أبي عمرو، ورجحها بأن المواعدة إنما تكون من البشر، وأما الله عز وجل فهو المنفرد بالوَعْد والوعيد على هذا وجدنا القرآن نحو: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [المائدة: ٩]، ﴿ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] "[٢]أ.هـ.

الثاني : أن المفاعلة حقيقة على بابها من المشاركة. وإلى هذا ذهب الطبري والزجاج والزمخشري وغيرهم، ثم اختلفوا في تفسير المواعدة على قولين:

الأول: أن الوعد وإن كان من الله تعالى، فقبوله كان من موسى عليه السلام وقبول الوعد وعدا. قال الطبري: "من أخبر عن شخص أنه وعد غيره اللقاء بموضع من المواضع، فمعلوم أن الموعود ذلك واعد صاحبه من لقائه بذلك المكان، مثل الذي وعده من ذلك صاحبه، إذا كان وعده ما وعده إياه من ذلك عن اتفاق منهما عليه . ومعلوم أن موسى صلوات الله عليه لم يعده ربه الطور إلا عن رضا موسى بذلك، إذ كان موسى غير مشكوك فيه أنه كان بكل ما أمر الله به راضيا، وإلى محبته فيه مسارعا . ومعقول أن الله تعالى

(١) انظر:إعراب القرآن للنحاس: (١/ ٢٢٣)، ومعاني القراءات للأزهري: (١/ ١٤٩) والحجة للفارسي: (٢/ ٦٦) والحجة لابن زنجلة:٩٦

(٢) اللباب في علوم الكتاب: (٢/ ٦٧).

لم يعد موسى ذلك، إلا وموسى إليه مستجيب . وإذ كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الله عز ذكره قد كان وعد موسى الطور، ووعده موسى اللقاء . فكان الله عز ذكره لموسى واعدا مواعدا له المناجاة على الطور، وكان موسى واعدا لربه مواعدا له اللقاء . فبأي القراءتين من " وعد " و" واعد " قرأ القارئ، فهو للحق في ذلك - من جهة التأويل واللغة - مصيب، لما وصفنا من العلل قبل.

ولا معنى لقول القائل : إنما تكون المواعدة بين البشر، وأن الله بالوعد والوعيد منفرد في كل خير وشر . وذلك أن انفراد الله بالوعد والوعيد في الثواب والعقاب، والخير والشر، والنفع والضر الذي هو بيده وإليه دون سائر خلقه - لا يحيل الكلام الجاري بين الناس في استعمالهم إياه عن وجوهه، ولا يغيره عن معانيه . والجاري بين الناس من الكلام المفهوم ما وصفنا : من أن كل اتعاد كان بين اثنين، فهو وعد من كل واحد منهما صاحبه، ومواعدة بينهما، وأن كل واحد منهما واعد صاحبه مواعد، وأن الوعد الذي يكون به الانفراد من الواعد دون الموعود، إنما هو ما كان بمعنى " الوعد " الذي هو خلاف " الوعيد""أ.هـ.(1)

الثاني: أن الله تعالى عز وجل وعد موسى الوحي، ووعد موسى عليه السلام ربّه المجيء للميقات إلى الطور. قال الزمخشري: " قرئ (واعدنا)، لأن الله تعالى وعده الوحي ووعد المجيء للميقات إلى الطور.(2)"أ.هـ

(1) جامع البيان : (1/ 60)، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (1/ 133)، وشرح الهداية للمهدوي: (1/ 164)

(2) الكشاف: (1/ 139)، وانظر: الحجة للفارسي: (2/ 66).

وأهل السنة والجماعة يرون أن الله تعالى كلم موسى عليه السلام، وأعطاه التوراة في هذه المواعدة، بخلاف أهل الكلام من الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم فإنه ينفون تكليم الله تعالى لموسى عليه السلام[١].

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة طه: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ﴿٨٠﴾ ﴾

فقد اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ ﴾ فقرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب (وَوَعَدْنَاكُم)، وقرأ حمزة والكسائي وخلف (وَوَاعَدتُّكُمْ)، وقرأ الباقون (وَوَاعَدْنَاكُم)[٢]

● **الموضع الثاني**: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ فقرأ ابن عامر بنصب الفعل المضارع (فَيَكُونَ)، وقرأ الباقون برفعه (فَيَكُونُ)[٣].

وجهت قراءة رفع (فيكونُ) بأوجهٍ هي:

الأول: الرفع على أن (فيكون) معطوف على (يقول)، وعلى هذا

(١) انظر: تفسير القرآن العظيم: (١/ ١٤٣)

(٢) انظر: النشر: (٢/ ٢١٣)

(٣) انظر: السبعة: ص١٦٢، والنشر: (٢/ ٢٢٠) ومثل موضع البقرة موضع آل عمران [٤٩]، وموضع النحل [٤٠]، وموضع [٣٥]، وموضع يس [٨٢] وموضع غافر [٦٨] فقد اختلف القراء في ﴿ فَيَكُونُ ﴾، فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائي في موضعي النحل ويس. وقرأ الباقون بالرفع. انظر: المرجع السابق.

فالأمر حقيقي، وأمره سبحانه وتعالى للشيء بـ(كن) لا يتقدم الوجود ولا يتأخر عنه، فلا يكون الشيء مأمورا بالوجود إلا وهو موجود بالأمر، ولا موجودا إلا وهو مأمور بالوجود. وهو الذي رجحه الطبري والفراء[1].

ورد هذا الوجه ابن عطية وتبعه ابن عادل فقال:"والثاني أن يكون معطوفا على﴿ يَقُولُ ﴾، وهو قول الزجاج والطبري، ورد ابن عطية هذا القول، وقال:" إنه خطأ من جهة المعنى، لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود."انتهى. يعني أن الأمر قديم، والتكوين حادث، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟. وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة. أما إذا قيل: بأنه على سبيل التمثيل وهو الأصح فلا."[2]أ.هـ.

الثاني: الرفع على الاستئناف، و(فيكون) خبر لمبتدأ محذوف. ورجحه أبو علي الفارسي[3]. قال القرطبي:" قوله تعالى:﴿ فَيَكُونُ ﴾ قرئ برفع النون على الاستئناف. قال سيبويه:" فهو يكون، أو فإنه يكون. وقال غيره: هو معطوف على يقول، فعلى الأول كائنا بعد الأمر، وإن كان معدوما فإنه بمنزلة الموجود إذا هو عنده معلوم."[4].أ.هـ

الثالث: أن يكون معطوفا معنى لا لفظا على (كن)، فمعناه الخبر لا الأمر.

وأما قراءة ابن عامر فنصب (فيكون) لأنه واقع في جواب الطلب،

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: (١/ ٧٤) تفسير الطبري: (١/ ٥٤٤)

(٢) اللباب: (٢/ ٤٥٢). وانظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١/ ٢٠٢).

(٣) انظر: الحجة للفارسي: (٢/ ٢٠٨)

(٤) الجامع لأحكام القرآن: (٢/ ٨٨)

فالأمر حقيقي. وهذه القراءة صريحة في نسبة القول إلى الله عز وجل. قال ابن زنجلة:" قرأ ابن عامر: (فيكونَ) نصب، كأنه ذهب إلى أنه الأمر، تقول: أكرم زيدًا فيكرمك."(١)أ.هـ

وقد ضعف هذه القراءة بعض من ينفي صفة الكلام من المعتزلة، لكونها صريحة في إثبات صفة الكلام لله تعالى. قال الفارسي:"أجمع الناس على رفع (يكون) ورفضوا فيه النصب إلا ما روي عن ابن عامر، وهو من الضعف بحيث رأيت، فالوجه في (فيكون) الرفع."(٢)أ.هـ

وعللوا هذا التضعيف بأن (كن) وإن كان بلفظ الأمر إلا أن معناه الخبر، ومن شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن يختلف الفعلان، نحو: (ائتني فأكرمك)، تقديره: "إن تأتني أكرمك"، فأما إذا اتفق الفعلان فلا يجوز النصب، وفي الآية لا يصح النصب، لأن التقدير عندهم: "إن يكن يكون"(٣).

وأول بعضهم معنى هذه الآية على قراءة ابن عامر؛ فقالوا: بأن الاعتبار بظاهر اللفظ لا المعنى، فساغ النصب في (فيكون)، لأن (كن) لفظه لفظ الأمر وإن كان ليس أمرًا حقيقيا.(٤)

---

(١) الحجة: ص١١١.

(٢) الحجة: (٢/ ٢٠٦). وممن ضعفها أو استشكلها أو وصفها بالبعد الأنباري في إعراب القرآن: (١/ ٢٠)،ومكي في الكشف: (١/ ٢٦١)، المهدوي في شرح الهداية: (١/ ١٧٩)، وابن عطية في المحرر الوجيز: (١/ ٢٠٢)، وابن إدريس في المختار في معاني قراءات أهل الأمصار: (١/ ٧٢) والعكبري في إعراب القراءات الشواذ: (١/ ١٠٩) .

(٣) انظر: المراجع السابقة، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار: (١/ ٧٣) .

(٤) انظر: الحجة للفارسي: (٢/ ٢٠٧) والبحر المحيط: (١/ ٥٨٦)، والدر المصون: (٢/ ٨٩).

و"إذا كان المعتزلة قد ضعّفوا قراءة ابن عامر لصراحتها في نسبة القول إلى الله عز وجل، فإن بعض الأشاعرة قد ضعّف توجيه العطف في قراءة الرفع لصراحته في اقتران القول والتكوين، وهذا مخالف لأصولهم، حيث إن القول عندهم قديم، والتكوين حادث عند الجميع.

ولهذا يلزمهم القول إما بحدوث الكلام أو بقدم المكوَّنات ... ويضطر بعضهم للخروج من تضعيف العطف إلى موافقة المعتزلة في حمل الأمر فيها على المجاز."[1]أ.هـ

وينفي المعتزلة ومن تبعهم من الشيعة صفة الكلام عن الله عز وجل[2]، وأما الأشاعرة فوافقوا أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الكلام لله عز وجل، وأن الله يتكلم بكلام غير مخلوق، واختلف الأشاعرة مع أهل السنة في معنى هذه الصفة، حيث يرى الأشاعرة أن كلام الله نفسي قديم في الأزل متعلق بذاته لا بمشيئته، ولا يوصف بالحدوث ولا التجدد[3]، وقد ذكر ابن تيمية أن الرازي يرى أن النزاع بينهم وبين المعتزلة في هذه المسألة لفظي "حيث إن المعتزلة سمت ذلك المخلوق كلام الله وهم لم يسموه كلام الله"[4]

● **الموضع الثالث:** قال تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ

(١) الأثر العقدي: (٣/ ١١٣١). وانظر:اللباب: (٢/ ٤٢٧) وما بعدها.

(٢) انظر : شرح الأصول الخمسة ٥٣٢ وما بعدها؛ المختصر في أصول الدين(ضمن رسائل العدل والتوحيد ٢٢٣-٢٢٥

(٣) انظر : قواعد العقائد١٨٢وما بعدها؛ الإرشاد ١٣٠-١٣٢ ؛ جوهرة التوحيد٧٣؛

(٤) التسعينية ٢/ ٦١٨

مِسۡكِينٖ﴾ [البقرة: ١٨٤]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿يُطِيقُونَهُۥ﴾ فقرأ ابن عباس رضي الله عنهما (وعلى الذين يطوقونه)،وقرأ جمهور القراء (يُطيقونه)، وقراءة ابن عباس شاذة لمخالفتها رسم المصاحف[١].

قال الطبري:"وأما قراءة من قرأ ذلك (وعلى الذين يطوقونه) فقراءة لمصاحف أهل الإسلام خلاف، وغير جائز لأحد من أهل الإسلام الاعتراض بالرأي على ما نقله المسلمون وراثة عن نبيهم ﷺ نقلا ظاهرا قاطعا للعذر، لأن ما جاءت به الحجة من الدين هو الحق الذي لا شك فيه أنه من عند الله، ولا يعترض على ما قد ثبت وقامت به حجة أنه من عند الله بالآراء والظنون والأقوال الشاذة."[٢]أ.هـ

وقد احتج بهذه القراءة وأمثالها الشيعة على نسبة القول بتحريف القرآن لأهل السنة يقول العلائي بعد نقله لكلام الطبري السابق:" أقول: ما قرأ به الصحابة إن كان من القرآن فلماذا لا تجوز القراءة به ؟! وإن لم يكن قرآنا فكيف أدخل الصحابة ما ليس من القرآن فيه ؟!. وأما القول أنه لا تجوز قراءته لعدم تحقق القطع بأن تلك الزيادات من القرآن أم لا، يعني أن عقيدة أهل السنة في مصحف المسلمين هي عدم العلم بشمول المصحف لكل آيات القرآن، إذ من المحتمل أن هذا الذي قرأ به الصحابة من القرآن ولم يكتب فيه."[٣]أ.هـ.

(١) انظر: جامع البيان: (٢/ ٨٢)،والدر المنثور: (١/ ١٨٧)

(٢) جامع البيان: (٢/ ٨٢).

(٣) إعلام الخلف: ص٥٤٤- ٥٤٥.

• **الموضع الرابع**: قال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٨ – ١٩]

القراءات الواردة في الآية :

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: (إن الدين)، فقرأ الكسائي بفتح همزة (أن)، وقرأ الباقون بكسر همزة (إن)[(١)].

فقراءة كسر (إن) على أن الجملة مستأنفة، والكلام قبله تام. أما قراءة الفتح فعلى أنها بدل من قوله تعالى: ﴿ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾. والتقدير: "شهد الله بأنه لا إله إلا هو، وبأن الدين عند الله الإسلام.[(٢)]

وقد وجه الفارسي وتبع الزمخشري القراءات الواردة في الآية وفق مذهبهما، فجعلا القراءات تتعاضد في الدلالة على أصلين من أصول المعتزلة هما: العدل والتوحيد[(٣)]، فقال الزمخشري:" وقرئ (أنه) بالفتح، و﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ ﴾ بالكسر على أنّ الفعل واقع على أنه بمعنى شهد اللهّ على

(١) انظر: السبعة: ص٢٠٢، والنشر: (٢/ ٢٣٨).

(٢) انظر: الكشف: (١/ ٣٨٨)، وشرح الهداية: (١/ ٢١٥)، والمختار: (١/ ١٤١)، والموضح: (١/ ٣٦٤).

(٣) التوحيد عند المعتزلة يدور حول ما يثبت لله، وما ينفى عنه من الصفات. والمراد بالعدل البحث في أفعال الله تعالى، فهم يرون أن أفعال الله كلها حسنة، وهو سبحانه لا يفعل القبيح، كما ينزهونه عن الإخلال بما هو واجب عليه، وبناء على ذلك نفوا أمورا وأوجبوا أخرى، فنفوا أن يكون الله خالقا لأفعال عباده. انظر:المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها للعتيق: ص٨١، ١٥٣.

أنه، أو بأنه. وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى. فإن قلت: ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت: فائدته أن قوله: ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ توحيد، وقوله: ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ تعديل، فإذا أردفه قوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند اللهَّ، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين. وفيه أن من ذهب إلى تشبيه أو ما يؤدّى إليه كإجازة الرؤية أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور، لم يكن على دين اللهَّ الذي هو الإسلام، وهذا بين جلى كما ترى. وقرئا مفتوحين، على أن الثاني بدل من الأوّل، كأنه قيل: "شهد اللهَّ أن الدين عند اللهَّ الإسلام"، والبدل هو المبدل منه في المعنى، فكان بيانا صريحاً، لأن دين اللهَّ هو التوحيد والعدل. وقرئ الأوّل بالكسر والثاني بالفتح، على أن الفعل واقع على إنّ، وما بينهما اعتراض مؤكد. وهذا أيضا شاهد على أن دين الإسلام هو العدل والتوحيد، فترى القراءات كلها متعاضدة على ذلك.(١)"أ.هـ

قال أبو حيان تعقيبا على قول الزمخشري: "وهو على طريقة المعتزلة من إنكار الرؤية، وقولهم: إن أفعال العبد مخلوقة له لا لله تعالى. وأما قراءة الكسائي ومن وافقه في نصب: (أنه، وأن)، فقال أبو علي الفارسي: "إن شئت جعلته من بدل الشيء من الشيء وهو هو، ألا ترى أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل، وهو هو في المعنى؟ وإن شئت جعلته من بدل الاشتمال، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل. وقال: "وإن

(١) الكشاف: (١/ ٣٤٤). وانظر: الحجة للفارسي: (٣/ ٢٣).

شئت جعلته بدلا من القسط، لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون أيضا من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة". انتهت تخريجات أبي علي، وهو معتزلي، فلذلك يشتمل كلامه على لفظ المعتزلة من التوحيد والعدل، وعلى البدل من أنه لا إله إلا هو، خرجه غيره أيضا وليس بجيد ؛ لأنه يؤدي إلى تركيب بعيد أن يأتي مثله في كلام العرب، وهو: عرف زيد أنه لا شجاع إلا هو."[1]أ.هـ

• **الموضع الخامس**: قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]

القراءات الواردة في الآية :

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ فقرأ إبراهيم النخعي بنصب اسم الجلالة (الله)، وهذه القراءة شاذة لا يقرأ بها. وقرأ جمهور القراء برفع اسم الجلالة[2].

فقراءة الرفع على أن اسم الجلالة فاعل، و(مُوْسَى) مفعول به تدل على أن الله تعالى كلَّم موسى ﷺ ففيها إثبات صفة الكلام لله تعالى كما يليق بجلاله سبحانه.

وقد أول بعض أهل الكلام معنى قراءة الرفع، بأن (كلم) من الكَلْم بمعنى الجرح، وهو من بدع التفاسير. قال ابن حجر: "أجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم على أن (كلم) هنا من الكلام، ونقل

(١) البحر المحيط: (٢/ ٤٠٨). وانظر: اللباب: (٥/ ١٠١).

(٢) انظر: المحتسب لابن جني: (١/ ٢٠٤)،ومختصر في الشواذ لابن خالويه:ص٣٠، والبحر المحيط: (٣/ ٣٩٩)

الكشاف عن بدع بعض التفاسير أنه من الكلم بمعنى الجرح، وهو مردود بالإجماع المذكور."[1]أ.هـ.

وأما قراءة النصب فعلى أن اسم الجلالة مفعول به مقدم، و(مُوْسَى) فاعل مؤخر، فموسى عليه السلام هو المُكَلِم.

وقد احتجت المعتزلة بهذه القراءة على نفي صفة الكلام عن الرب تبارك وتعالى. قال ابن كثير:"قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ وهذا تشريف لموسى عليه السلام بهذه الصفة، ولهذا يقال له الكليم. وقد ... جاء رجل إلى أبي بكر بن عياش فقال سمعت رجلا يقرأ: (وكلم اللهَ موسى تكليمًا) فقال أبو بكر: ما قرأ هذا إلا كافر. قرأت على الأعمش، وقرأ الأعمش على يحيى بن وثاب، وقرأ يحى بن وثاب على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي على عليّ بن أبي طالب، وقرأ علي بن أبي طالب على رسول الله ﷺ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾. وإنما اشتد غضب أبي بكر بن عياش ـ رحمه الله ـ على مَنْ قرأ كذلك لأنه حرَّف لفظ القرآن ومعناه، وكان من المعتزلة الذين ينكرون أن يكون الله كلم موسى عليه السلام أو يكلم أحدًا من خلقه كما رويناه عن بعض المعتزلة أنه قرأ على بعض المشايخ. (وكلم اللهَ موسى تكليمًا) فقال له: يا ابن اللخناء: كيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣] يعني أن هذا لا يحتمل التحريف، ولا التأويل." [2]أ.هـ ؛ وتأكيد الكلام بالمصدر ينفي

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر: (١٣/ ٤٧٩).

(٢) تفسير القرآن العظيم: (٢/ ٤٧٤)، وانظر: البحر المحيط:(٣/ ٤١٤)، ولطائف =

احتمال التأويل في معنى الكلام[1].

وصفة الكلام صفةٌ ذاتية باعتبار النوع، وصفة فعلية باعتبار أفراد الكلام ؛ قال ابن تيمية "الكلام من صفاته وليس كالصفة القائمة به التي لا تتعلق بمشيئته ؛ لأن الكلام متعلق بمشيئته ولهذا قال أحمد في رواية حنبل : لم يزل متكلما عالما غفورا ... فذكر أحمد ثلاث صفات : متكلما عالما غفورا ؛ فالكلام [2] يشبه العلم من وجه ويشبه المغفرة من وجه فلا يشبه بأحدهما دون الآخر ؛ فالطائفة التي جعلته كالعلم من كل وجه والطائفة التي جعلته كالمغفرة من كل وجه قصرت في معرفته وهذا ليس وصفاً له بالقدرة على الكلام بل هو وصف له بوجود الكلام إذا شاء "[3]، فالله تعالى يتكلم متى شاء وكيف شاء بكلام مسموع، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة [4].

وقد زعمت المعتزلة وغيرهم أن الله تعالى لا يتكلم – تعالى الله عن ذلك – وأن القرآن ليس من كلامه الذي هو صفة له ولم يبد منه وأن الله إنما أضافه له تشريفا وتكريما كبيت الله وناقة الله.

وغاية شبهة المعتزلة زعمهم أن إثبات صفة الكلام لله تعالى يلزم منه التشبيه والتجسيم. وأن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين

= الإشارات في فنون القراءات للقسطلاني: (١/ ٦٦)

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: (٦/ ١٣)، واللباب: (٧/ ١٣٥).

(٢) في المطبوع (فالمتكلم)، ولعل الصحيح ما أثبت والله أعلم.

(٣) التسعينية لابن تيمية: (١/ ٣٣٦-٣٣٧)

(٤) انظر مجموع الفتاوى: (١٢ / ٣٧-٣٨)، والتسعينية: (١/ ٣٣٦) والقواعد المثلى: ص ٢٥.

ولسان. ويرد عليهم أن تعالى يتكلم بحرف وصوت مسموع على الوجه الذي يليق بجلاله لا كما يتكلم المخلوق والاشتراك في الاسم لا يلزم منه الاشتراك في الحقيقة والمسمى وبهذا تنتفي هذه الشبهة من أساسها.[١]

• **الموضع السادس:** قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [المائدة: ٦٧]

القراءات الواردة في الآية:

روي عن ابن مسعود ﷺ قال:"كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ (يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك أن عليا مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلغت رسالته)." والقراءة شاذة مخالفة لرسم المصحف فلا يقرأ بها. [٢]

وهذه القراءة المنسوبة لابن مسعود ﷺ احتج بها الروافض على تكليف النبي ﷺ بتبليغ إمامة علي ﷺ، وزعموا أنَّ إمامة علي ﷺ هي الأمر الذي يتكفل الله تعالى من خلاله بحفظ الإسلام كله، وذلك لأن عليا ﷺ بصفته خليفة النبي ﷺ يقوم بممارسة وظائف النبي ﷺ.

ثم زعموا أن النبي ﷺ كتم ذلك خوفا من ارتداد الصحابة رضوان الله عليهم حسدا لعلي ﷺ. يقول الفيض الكاشاني: "لما وقف –أي محمد ﷺ – بالموقف أتاه جبرئيل عن الله تعالى. فقال: يا محمد، إن الله تعالى يقرؤك السلام، ويقول لك: إنه قد دنا أجلك ومدتك وأنا مستقدمك على ما لا بد منه ولا عنه محيص فاعهد عهدك وقدم وصيتك واعمد إلى ما عندك من

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش: (١/ ٤٥٨)، التسعينية: (٢/ ٤٤٦، ٥٠٤).

(٢) انظر: الدر المنثور: (٣/ ١٠٩)، وفتح القدير: (١/ ٣٨٤).

العلم وميراث علوم الأنبياء من قبلك والسلاح والتابوت وجميع ما عندك من آيات الأنبياء فسلمها إلى وصيك وخليفتك من بعدك حجتي البالغة على خلقي علي بن أبي طالب ، فأقمه للناس علما وجدد عهده وميثاقه وبيعته، وذكرهم ما أخذت عليهم من بيعتي وميثاقي الذي واثقتهم به وعهدي الذي عهدت إليهم من ولاية وليي ومولاهم ومولى كل مؤمن ومؤمنة علي بن أبي طالب ... فخشي رسول الله ﷺ قومه وأهل النفاق والشقاق أن يتفرقوا ويرجعوا جاهلية لما عرف من عدواتهم ولما تنطوي عليه أنفسهم لعلي من البغضة ... فقال: يا جبرئيل إني أخشى قومي أن يكذبوني ولا يقبلوا قولي في علي فرحل فلما بلغ غدير خم قبل الجحفة بثلاثة أميال أتاه جبرئيل على خمس ساعات مضت من النهار بالزجر والانتهار والعصمة من الناس فقال: يا محمد إن الله تعالى يقرؤك السلام، ويقول لك " يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك في علي وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس."[1] أ.هـ

وهذه القراءة على فرض صحتها فإنها مخالفة للقراءة المتواترة، ولما انعقد الإجماع عليه من أن محمدًا ﷺ بلغ ما أنزل إليه، ولم يكتم شيئا[2].

قال القرطبي:" قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ قيل : معناه أظهر التبليغ ؛ لأنه كان في أول الإسلام يخفيه خوفا من المشركين، ثم أمر بإظهاره في هذه الآية، وأعلمه الله أنه يعصمه من الناس، وكان عمر رضي الله عنه أول من أظهر إسلامه وقال : لا نعبد الله سرا ؛ وفي ذلك

(١) التفسير الصافي للكاشاني: (٢/ ٥٤-٥٥) وانظر: تفسير الميزان للطباطبائي: (٦/ ٥٤).
(٢) انظر: أضواء البيان: (١/ ٢٨٥)

نزلت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: ٦٤]، فدلت الآية على رد قول من قال : إن النبي ﷺ كتم شيئا من أمر الدين تقية، وعلى بطلانه، وهم الرافضة، ودلت على أنه ﷺ لم يسر إلى أحد شيئا من أمر الدين ؛ لأن المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك ظاهرا، ولولا هذا ما كان في قوله عز وجل: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ فائدة، وقيل : بلغ ما أنزل إليك من ربك في أمر زينب بنت جحش الأسدية رضي الله عنها، وقيل غير هذا. والصحيح القول بالعموم ... وقبح الله الروافض حيث قالوا: إنه ﷺ كتم شيئا مما أوحى الله إليه كان بالناس حاجة إليه."(١) أ.هـ

● **الموضع السابع**: قال تعالى: ﴿ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ﴾ [الأعراف: ١٥٦]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ مَنْ أَشَآءُ ﴾ فقرأ الحسن، وعمرو بن فائدة (أصيب به من أساء) بالسين المهملة، وقراءة السين المهملة شاذة لا يقرأ بها. وقرأ جمهور القراء (من أشاء) بالشين (٢).

قال ابن عادل: "قال الداني : لا تصح هذه القراءة عن الحسن، ولا عن طاووس، وعمرو بن فائد رجل سوء واختار الشافعي هذه القراءة، وقرأها سفيان بن عيينة، واستحسنها فقام عبد الرحمن المقرىء فصاح به وأسمعه. فقال سفيان: "لم أفطن لما يقول أهل البدع". يعني عبد الرحمن أن

(١) الجامع لأحكام القرآن: (٦/ ١٧٩).

(٢) انظر: المحتسب: (١/ ٢٦١)، والبحر المحيط: (٤/ ٤٠٠) .

المعتزلة تعلقوا بهذه القراءة في أن فعل العبد مخلوق له، فاعتذر سفيان عن ذلك."[1]أ.هـ.

وقد تعلقت المعتزلة بهذه القراءة من وجهين :

أحدهما: القول بإنفاذ الوعيد. قال ابن جني:"هذه القراءة –أي قراءة السين المهملة– أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي (من أشاء)، لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور عله الاستحقاق، وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يُتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له، وأن ذلك لشيء مرجع إلى الإنسان ... وظاهر قوله تعالى:﴿ مَنۡ أَشَآءُ ﴾ بالشين المعجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده أساء أو لم يسئ."[2]أ.هـ

الآخر: القول بخلق العبد لأفعاله ؛ فقوله: (أساء) لا فعل فيه لله على مذهبهم وإنما الفعل فيه للعبد باستقلال تام.[3]

أما الأشعرية ومن تابعهم فقد استدلوا بقراءة الجمهور على مذهبهم في القدر وما تفرع عنه ؛ حيث يقول الرازي في معنى الآية بناء على منهجه في القدر وتعريفه للظلم:"﴿ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُ ﴾ معناه إني أعذب من أشاء وليس لأحد علي اعتراض لأن الكل ملكي، ومن تصرف في خالص ملكه فليس لأحد أن يعترض عليه."[4].أ.هـ

(١) اللباب: (٩/ ٣٣٨) وانظر: المحرر الوجيز: (٧/ ١٧٥).
(٢) المحتسب: (١/ ٢٦١)، وانظر: الكشاف: (٢/ ٢٢).
(٣) انظر: المحرر الوجيز: (٧/ ١٧٥).
(٤) التفسير الكبير للرازي: (١٥/ ٢١).

وليس في الآية دليل على ما ذهب إليه كلا الفريقين سواء من احتج بقراءة الجمهور أو من احتج بالقراءة الأخرى ؛ فقراءة: ﴿ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أساء ﴾ بالسين المهملة ليس فيها إنفاذ الوعيد بقدر ما فيها الإخبار بأن المسيئ، ومرتكب المعصية دون المحسن هو المستحق للعقوبة وقراءة الجمهور (مَنْ أَشَاءُ) تدل على بطلان قولهم بإنفاذ الوعيد على مرتكب الكبيرة دون الشرك؛ بل هو تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ؛ يؤيد هذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء:٤٨] وقد ذكر في تفسيرها قولان : الأول : أصيب به من أشاء من خلقي كما أصيب به قومك والثاني : أصيب به من أشاء في التعجيل والتأخير[١].

• **الموضع الثامن:** قال تعالى: ﴿ قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ [الحجر: ٤١]

القراءات الواردة في الآية :

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ عَلَيَّ ﴾، فقرأ يعقوب (عَلِيٌّ) بكسر اللام ورفع الياء منونة، وقرأ الباقون (عَلَيَّ) بفتح اللام والياء من غير تنوين[٢].

فقراءة يعقوب (عَلِيٌّ) فعيل صيغة مبالغة من العلو. وهو وصْف وصِف به الصراط، والمعنى: هذا طريق رفيع شريف في الدين والحق، وهي

(١) انظر: جامع البيان: (١٣/ ١٥٦) والجامع لأحكام القرآن: (٧/ ٢٦٦)

(٢) انظر: النشر: (٢/ ٣٠١)، والإتحاف: ص٣٤٦..

كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴾ [الزخرف:٤].

والإشارة إلى الإخلاص، فلما استثنى إبليس من أخلص، قال الله له: هذا الإخلاص طريق رفيع مستقيم لا تنال أنت بإغوائك أهله.

وقراءة الباقين (عَلَيَّ) فـ(على) حرف جر اتصلت به ياء المتكلم. و(على) بمعنى (إلى)، والمعنى الآية: هذا طريق مرجعه إلي فأجازيكم بأعمالكم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾[الفجر:١٤][1]. ويجوز أن يكون المراد: على أمري وإرادتي[2].

وذهب ابن جني وتبعه الزمخشري إلى أن (على) دالة على الوجوب في الآية، وإنما جعلوها دالة على الوجوب حقيقة لزعمهم بإيجاب مراعاة الأصلح على الله تعالى.[3]

قال الألوسي: "كلمة (عليّ) تستعمل للوجوب، والمعتزلة يقولون به حقيقة لقولهم بوجوب الأصلح عليه تعالى، وقال أهل السنة: إن ذلك وإن كان تفضيلا منه سبحانه وتعالى إلا أنه شبه بالحق الواجب لتأكد ثبوته وتحقق وقوعه بمقتضى وعده جل وعلا فجيء بـ(على) لذلك."[4]أ.هـ.

وقد زعم بعض غلاة الروافض أن القراءة الصحيحة لقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴾ بترك تنوين (صراط) وكسر لام (علي)، ويزعمون

(١) انظر: جامع البيان: (١٧/ ١٠٤)، ومعاني القراءات: (١/ ٢٩٥)، والمختار: (١/ ٤٤٨) والموضح: (٢/ ٧٢٠)، وتفسير القرآن العظيم: (٤/ ٥٣٦)

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٠٣)

(٣) انظر: المحتسب: (٢/ ٤)، والكشاف: (٢/ ٣٩١).

(٤) روح المعاني: (١٤/ ٥٠).

أن المقصود بها علي بن أبي طالب ﷺ. قال المجلسي: "قرأ السبعة (الصراط) مرفوعا منونا، و (علي) بفتح اللام، وقرأ يعقوب وأبو رجاء وابن سيرين وقتادة والضحاك ومجاهد وقيس بن عبادة وعمرو ابن ميمون (علي) بكسر اللام ورفع الياء منونا على التوصيف، ونسب الطبرسي هذه الرواية إلى أبي عبد الله الطَّيْلا. فإن كان أشار إلى هذه الرواية فهو خلاف ظاهرها، بل الظاهر أنه (علي) بالجر بإضافة الصراط إليه. ويؤيده ما رواه في الطرائف عن محمد بن مؤمن الشيرازي بإسناده عن قتادة عن الحسن البصري قال: كان يقرأ هذا الحرف: (هذا صراط علي مستقيم) فقلت للحسن: ما معناه، قال: يقول: هذا طريق علي بن أبي طالب، ودينه طريق ودين مستقيم فاتبعوه وتمسكوا به فإنه واضح لاعوج فيه."[(١)] أ.هـ

- **الموضع التاسع**: قال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]

القراءات الواردة في الآية:

قرأ عمرو بن فائد وموسى الأسواري (أَغْفَلَنا) بفتح اللام، ورفع (قَلْبُهُ)، وقراءة عمرو بن فائد شاذة لا يقرأ بها. وقرأ جمهور القراء (أَغْفَلْنا) بإسكان اللام، ونصب (قَلْبَهُ) [(٢)].

فقراءة الجمهور على أن (أَغْفَلْنَا) فعل أسند لناء الفاعلين، و(قلبه)

(١) بحار الأنوار للمجلسي: (٢٤/ ٢٣-٢٤). وانظر: الشيعة وتحريف القرآن: ص١٠٧.
(٢) انظر: المحتسب: (٢/ ٢٨)، ومختصر في الشواذ لابن خالويه: ص٧٩.

مفعول به منصوب. والمعنى: جعلنا قلبه غافلا وشغلناه عن ذكرنا، فالإغفال من فعل الله في العبد بمشيئته وإرادته سبحانه وتعالى. قال الشنقيطي:"قوله في هذه الآية الكريمة:﴿ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ ﴾ يدل على أن ما يعرض للعبد من غفلة ومعصية، إنما هو بمشيئة الله تعالى، إذ لا يقع شيء البتة كائنا ما كان إلا بمشيئته الكونية القدرية جل وعلا:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [التكوير: ٢٩] ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُواْ ﴾ [الأنعام: ١٠٧]﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [الأنعام:٣٥]، ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الإسراء: ٤٦]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن كل شيء من خير وشر، لا يقع إلا بمشيئة خالق السماوات والأرض. فما يزعمه المعتزلة، ويحاول الزمخشري في تفسيره دائما تأويل آيات القرآن على نحو ما يطابقه من استقلال قدرة العبد وإرادته فأفعاله دون مشيئة الله، لا يخفى بطلانه كما تدل عليه الآيات المذكورة آنفا، وأمثالها في القرآن كثيرة."[(١)] أ.هـ

وأما قراءة (أغفلنا) بفتح اللام، ورفع (قلبه) فعلى أن (قلبه) فاعل. والمعنى: من نسينا قلبه فصار غافلا.

وقد احتج المعتزلة بهذه القراءة، لأنهم يرون أن الله عادل منزه عن فعل القبيح. وأن للعبد فعل مستقل قال ابن جني في توجيه هذه القراءة:"يقال: أَغْفَلت الرجل: وجدته غافلا . .فإن قيل: فكيف يجوز أن

(١) أضواء البيان: (٣/ ٢٦٦)

يجد الله غافلا؟ قيل: لما فعل أفعال من لا يرتقب ولا يخاف صار كأن الله غافل عنه."[١]أ.هـ

قال أبو حيان معلقا على قول الزمخشري في هذه الآية:" وهذا على مذهب المعتزلة، والتأويل الآخر تأويل الرماني وكان معتزليا قال:لم نسمه بما نسم به قلوب المؤمنين بما يبين به فلاحهم كما قال:﴿ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [المجادلة: ٢٢] من قولهم بعير غفل لم يكن عليه سمة، وكتاب غفل لم يكن عليه إعجام، وأما أهل السنة فيقولون: إن الله تعالى أغفله حقيقة وهو خالق الضلال فيه والغفلة."[٢]أ.هـ

واحتجت الأشاعرة بقراءة الجمهور على أن الله تعالى أن الله هو الخالق لفعل العبد والعبد كسب فعل نفسه بقدرة مقارنة لإيجاد الفعل ؛ يقول الرازي:" احتج أصحابنا بهذه الآية على أنه تعالى هو الذي يخلق الجهل والغفلة في قلوب الجهال لأن قوله:﴿ أَغْفَلْنَا ﴾يدل على هذا المعنى، قالت المعتزلة: المراد بقوله تعالى: ﴿ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا ﴾ أنا وجدنا قلبه غافلاً وليس المراد خلق الغفلة فيه "[٣]

والحق أن الآية ترد قول الطائفتين معا وتبطله ؛ فالله سبحانه أغفل قلب العبد عن ذكره فغفل هو فالإغفال فعل الله والغفلة فعل العبد.[٤]

(١)المحتسب: (٢/ ٢٨)، وانظر: الكشاف: (٢/ ٤٨٢)، والإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير: (٢/ ٤٨٢)،واللباب: (١٢/ ٤٧١).

(٢) البحر المحيط: (٦/ ١١٩)

(٣) التفسير الكبير: (٢٠/ ١١٥).

(٤) انظر : شفاء العليل ١/ ٣٠٦

• **الموضع العاشر**: قال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢]

القراءات الواردة في الآية :

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿عَجِبْتَ ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء (عَجِبْتُ)، وقرأ الباقون بفتحها (عَجِبْتَ)(١)

فقراءة فتح التاء على الخطاب، والخطاب للنبي ﷺ . والمعنى:"بل عجبت أنت يا محمد من إنكارهم البعث وتكذيبهم، أو عجبت من إعراضهم عن الحق وانصرافهم عن الهدى".

ويجوز أن يكون الكلام على تقدير همزة الاستفهام، أي بل أعجبت ؟.

وأما قراءة ضم التاء للمتكلم (عَجِبْتُ)، والضمير يعود على الله جلّ وعلا، وفيها إثبات صفة العجب لله تعالى كما يليق بجلال الله وعظمته. وهي من الصفات الفعلية الثابتة بالكتاب – على هذه القراءة - والسنة وإجماع السلف، فيجب إثباتها لله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهو عجب حقيقي يليق بالله. "، فهذه الآية من آيات الصفات على هذه القراءة." (٢)

" والعجب نوعان:

أحدهما: أن يكون صادرًا عن خفاء الأسباب على المتعجِّب فيندهش له ويستعظمه ويتعجب منه، وهذا النوع مستحيل على الله، وهو خاص

(١) انظر: السبعة: ص ٥٤٧، والنشر: (٢/ ٣٥٧).

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ٣٨٤)، ومعاني القرآن للزجاج: (٤/ ٣٠٠) وعلل القراءات: (٢/ ٥٧٤)، والحجة لابن زنجلة: ص٦٠٧ ، وأضواء البيان (٧/ ٥٤)

بالمخلوق،لأن الله لا يخفى عليه شيء .

الثاني: أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجِّب، وهذا هو الثابت لله تعالى"[١].

وقد أنكر إثبات صفة العجب أهل الكلام، ووجهوا قراءة ضم التاء بوجهين:

الأول: أن في الآية صرفاً للكلام عن ظاهره، والمخاطب هو محمد ﷺ، والمعنى: قل يا محمد: بل عجبتُ أنا.

الثاني: تأويل صفة العجب بالحلم والصفح عنهم، والإنكار لعظيم فعلهم. قال الفارسي:"والضم فيما زعموا قراءة علي وعبد الله وابن عباس، وروي عن شريح إنكاره له، وأنه قال: إن الله لا يعجب. وقد احتج بعضهم للضم بقوله:﴿ وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ ﴾ [الرعد: ٥] وليس في هذا دلالة على أن الله سبحانه أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجب قولهم عندكم ... ولا يجوز أن يكون الوصف بالعجب في وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان، لأن العجب فينا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتفٍ عن القديم سبحانه."[٢]أ.هـ.

• **الموضع الحادي عشر**: قال تعالى: ﴿ فَإِن يَصۡبِرُواْ فَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡۖ وَإِن يَسۡتَعۡتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلۡمُعۡتَبِينَ ﴾ [فصلت: ٢٤]

---

(١) شرح لمعة الاعتقاد ٦٠

(٢) الحجة: (٦/ ٥٣)، وانظر الكشف: (٢/ ٢٢٣)، وشرح الهداية: (٢/ ٤٨٨)، والمختار: (٢/ ٧٤٨)،والموضح: (٣/ ١٠٨٦).

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ فقرأ الحسن، وعمرو بن عبيد، وموسى الأسواري (يُسْتَعتبوا) مبنيا للمفعول، (المُعْتِبين) بكسر التاء اسم فاعل، وقراءة الحسن لا يقرأ بها. وقرأ جمهور القراء (يَستعتبوا) مبنيا للفاعل، و(المعتبين) بفتح التاء اسم مفعول[1].

ومعنى قراءة الحسن إن طُلب منهم أن يرضوا ربهم، فما هم فاعلون، لأنهم فارقوا الدنيا دار الأعمال.

ويجوز أن يكون المعنى: لو طلبت منهم العتبى وردوا إلى الدنيا ليعملوا بطاعة الله وطاعة رسله، فما هم من الراجعين إلى ما يرضي ربهم، بل يرجعون إلى كفرهم الذي كانوا عليه أولا. كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأنعام:٢٨][2].

وقد روي أن عمرو بن عبيد مرّ على أبي عمرو بن العلاء فقال له: كيف تقرأ (وإن يَستَعتبوا)؟ فقال أبو عمرو: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُواْ فَمَا هُم مِّنَ ٱلْمُعْتَبِينَ﴾ بفتح الياء في(يستعتبوا) وبفتح التاء في(المعتبين). فقال عمرو ابن عبيد: ولكني أقرأ (وإن يُسْتعتَبوا فما هم من المعتِبين) بضم الياء في (يستعتبوا) وكسر التاء في(المعتبين). فقال أبو عمرو: ومن هنالك أبغض

---

(١) انظر: المحتسب: (٢/ ٢٤٥)، ومختصر في الشواذ لابن خالويه: ص١٣٣، والبحر المحيط: (٧/ ٤٩٤)

(٢) انظر: اللباب: (١٤/ ٤٤)، والبحر المحيط: (٧/ ٤٩٤)، وأضواء البيان: (٢/ ٤٢٣).

المعتزلة، لأنهم يقولون برأيهم.[١]

قال ابن جني في توجيه قراءة الحسن: "أي لو اسْتُعتِبُوا لما أُعتبوا، كقولك: لو استُعطفوا لما عَطَفوا، لأنه لا غناء عندهم، ولا خير فيهم، فيجيبوا إلى جميل، أو يدعوا إلى حسن."[٢] أ.هـ

أما قراءة الجمهور فيجوز فيها معنيان:

الأول: وإن طلبوا أن يستعتبوا ويبدوا أعذارا فما لهم أعذار، ولا تقال لهم عثرات. وإليه ذهب ابن كثير والشنقيطي.

الثاني: وإن يسألوا العتبى، وهي الرجعة لهم إلى الذي يحبون، بتخفيف العذاب عنهم، فليسوا بالقوم الذين يرجع بهم إلى الجنة، فيخفف عنهم ما هم فيه من العذاب. وإليه ذهب الطبري.[٣]

والاستعتاب: أصله طلب العُتبى، والعُتبى: اسم من الإعتاب لا من العتب، وهي: الرضا بعد الغضب، يقال: استعتب فلان فلاناً فأعتبه، إذا أرضاه.[٤] وفي الحديث: (لك العتبى حتى ترضى)، وإذا بُني لما لم يسم فاعله فالأصل أن يكون نائب فاعله هو المطلوبَ منه الرضا، تقول: استُعتِب فلانٌ فلم يُعْتب. وأما ما وقع في القرآن منه مبنيّاً لما لم يسم فاعله فقد وقع نائب فاعله ضمير المستعتبين كما في هذه الآية .

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٨١٦).

(٢) المحتسب: (٢/ ٢٤٥). وانظر: الكشاف: (٣/ ٤٥١).

(٣) انظر: جامع البيان: (٢١/ ٤٥٨)، ومعالم التنزيل البغوي: (٧/ ١٧١)، وأضواء البيان: (٢/ ٤٢٣) .

(٤) انظر: القاموس المحيط: ص١١٧، ومعجم مقاييس اللغة: (٤/ ٢٢٦).

قال ابن القيم: "فالعتب منه على عبده ؛ والعتبى والإعتاب له من عبده ؛ فهھنا أربعة أمور:

الأول: العتب وهو من الله تعالى فإن العبد لا يعتب على ربه فإنه المحسن العادل فلا يتصور أن يعتب عليه عبده إلا والعبد ظالم ومن ظن من المفسرين خلاف ذلك غلط أقبح غلط.

الثاني: الإعتاب وهو من الله ومن العبد باعتبارين فإعتاب الله عبده إزالة عتب نفسه عن عبده وإعتاب العبد ربه إزالة عتب الله عليه والعبد لا قدرة له على ذلك إلا بتعاطي الأسباب التي يزول بها عتب الله تعالى عليه.

الثالث: الاستعتاب وهو من الله أيضا ومن العبد بالاعتبارين فالله تعالى يستعتب عباده أي يطلب منهم أن يعتبوه ويزيلوا عتبه عليهم ومنه قول ابن مسعود وقد وقعت الزلزلة بالكوفة إن ربكم يستعتبكم فأعتبوه والعبد يستعتب ربه أي يطلب منه إزالة عتبه.

الرابع: العتبي وهي اسم الإعتاب فاشدد يديك بهذا الفضل الذي يعصمك من تخبيط كثير من المفسدين لهذه المواضع ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به فإما محسن فلعله أن يزداد وإما مسيء فلعله أن يستعتب" أي يطلب من ربه إعتابه إياه بتوفيقه للتوبة وقبولها منه فيزول عتبة عليه، والاستعتاب نظير الاسترضاء وهو طلب الرضى وفي الأثر "إن العبد ليسترضي ربه فيرضى عنه وإن الله ليسترضى فيرضى " لكن الاسترضاء فوق الاستعتاب فإنه طلب رضوان الله تعالى والاستعتاب طلب إزالة غضبه وعتبه وهما متلازمان."[(١)] أ.هـ.

(١) بدائع الفوائد (٤/ ٢٥٤-٢٥٥)

• **الموضع الثاني عشر**: قال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩]

القراءات الواردة في الآية:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ فقرأ أبو السمال بالرفع (كُلُّ)، وقراءة أبي السمال لا يقرأ بها. وقرأ جمهور القراء بالنصب (كُلَّ)(١).

فقراءة نصب (كُلَّ) على إضمار فعل يفسره ما بعده، فهو من باب الاشتغال، والتقدير: "إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر" وهي دالة على أن الله سبحانه وتعالى عالم بمقادير الأشياء وأحوالها وأزمانها قبل إيجادها، ثم أنه سبحانه أوجد منها ما سبق في علمه أنه يوجده على نحو ما سبق في علمه، فلا يحدث شيء إلا وهو صادر عن علمه تعالى وقدرته وإرادته دون خلقه.

أما قراءة رفع (كلُّ) فتحتمل أمرين:

١- (كل شيء) مبتدأ و (خلقنا) خبره، و(بقدر) حالاً، والمعنى على هذا الإعراب موافق لقراءة النصب.

٢- (كل شيء) مبتدأ، و(خلقناه) صفة، و(بقدر) خبر المبتدأ، والمعنى: "إن كلَّ شيء مخلوق لله بقدر" وهو يوهم وجودَ شيء ليس بقدر، لأنه غير مخلوق له تعالى. وقد احتج بهذه القراءة بعض المعتزلة على أن الأفعال غير مخلوقة.

" وقد تنازع أهل السنة والقدرية في الاستدلال بهذه الآية، فأهل السنة يقولون: كُلّ شيء مخلوق لله تعالى، ودليلهم قراءة النصب ؛ لأنه لا

---

(١) انظر: المحتسب: (٢/ ٣٠٠)، ومختصر في الشواذ: ص ١٤٨، والبحر المحيط: (٨/ ١٨١).

يفسر في هذا التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً لو رفع الأول على الابتداء.

وقال القَدَرِيَّة: القراءة برفع "كل" و "خَلَقْنَاهُ" في موضع الصفة لـ "كلّ" أي أمْرُنَا أو شَأْنُنَا كُلُّ شيء خَلَقْنَاه فهو بقدر أو بمقدار . وعلى حد ما في هيئَتِهِ وزمنِهِ (وَغيْرِ ذَلِكَ) ." (١)

قال مكي بن أبي طالب: "كان الاختيارُ على أصول البَصْريين رفع "كل" كما أن الاختيارَ عندهم في قولك "زيدٌ ضربْتُه" الرفعُ، والاختيارُ عند الكوفيين النصبُ فيه بخلاف قولِنا "زيد أكرمتُه"، لأنه قد تقدَّم في الآية شيءٌ عَمِل فيما بعده وهو "إنَّ" والاختيارُ عندهم النصبُ فيه. وقد أجمع القرّاءُ على النصبِ في "كل" على الاختيار فيه عند الكوفيين لِيَدُلّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقاتِ أنها لله تعالى بخلافِ ما قاله أهلُ الزَيْغِ مَنْ أنَّ ثمَّ مخلوقاتٍ لغير الله تعالى، وإنما دلَّ النصبُ في "كلَّ" على العموم؛ لأن التقديرَ: إنَّا خَلَقْنا كلَّ شيء خَلَقْناه بَقَدَر، فَخَلَقْناه تأكيدٌ وتفسيرٌ لـ"خَلَقْنا" المضمر الناصبِ لـ"كلَّ". وإذا حَذَفْتَه وأَظْهَرْت الأولَ صار التقديرُ: إنَّا خَلَقْناه كلَّ شيءٍ بَقدَر، فهذا لفظٌ عامٌ يَعُمُّ جميع المخلوقاتِ. ولا يجوز أَنْ يكون "خَلَقْناه" صفةً لـ"شيءٍ" لأنَّ الصفةَ والصلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوفِ ولا الموصولِ، ولا يكونان تفسيراً لِما يعملُ فيما قبلهما. فإذا لم يكن "خَلَقْناه" صفةً لشيء، لم يَبْقَ إلاَّ أنه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر النصب، وذلك يَدُلُّ على العموم. وأيضاً فإن النصبَ هو الاختيارُ عند الكوفيين، لأنَّ "إنَّا"

(١) انظر: اللباب: (١٨/ ٢٨٣)، والمحتسب: (٢/ ٣٠٠)، ومعاني القرآن للأخفش: (٢/ ٧٠٠).

عندهم يَطلبُ الفعلَ فهو أَوْلى به، فالنصبُ عندهم في "كل" هو الاختيارُ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُّبَهِ، كان النصب أَقوى كثيرا من الرفع."[1] أ.هـ.

• **الموضع الثالث عشر**: قال تعالى: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٢ – ١٥]

القراءات الواردة في الآية :

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ فقرأ حمزة والكسائي وخلف بجر لفظ (المَجِيْدِ)، وقرأ الباقون بالرفع (المَجِيْدُ)[2] .

فقراءة رفع لفظ (المجيد) تدل على أن المجيد اسم من أسماء الله الحسنى، وهو متضمن ما يدل عليه من صفات.

والمجيد بمعنى : شريف الذات حسن الخصال جميل الفعال، والمجد هو السعة في الكرم وفي الجلال، والله تعالى بالغ الغاية في المجد الأعلى والشرف التام.[3]

أما قراءة جر لفظ (المجيد) فتدل على أن المجيد وصف لعرش الرحمن تبارك وتعالى. وفيه دليل على أن كلمة المجيد يجوز إطلاقها على المخلوق ويجوز وصفه بها، ولا يلزم من اتفاق الاسمين اتفاق المسميين، ولا من

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/ ٣٤٠)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣/ ٢٨٢)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (٢/ ١٣٤)، والجامع لأحكام القرآن: (١٧/ ١٤٧)، والدر المصون: (٦/ ٢٣٢).

(٢) انظر: النشر: (٢/ ٣٩٩).

(٣) انظر : المفردات: ص٤٦٣، وأسماء الله الحسنى: ص٦٢، والآثار السلوكية لمعاني أسماء الله الحسنى: ص ٩٨

اتفاق الألفاظ اتفاق المعاني من كل وجه، فالعرش مخلوق من مخلوقات الله جلَّ وعلا وهو أعظمها وأجلها. قال أبو عبد الله القرطبي: "والعرش مخلوق عظيم شريف كريم ليس فوقه مخلوق، يلي صفحته العُليا العَدَم، ويلي صفحته السُّفلى الجنة، فإنه سقفها".أهـ.[1] ووصف المجيد يدل على النهاية في الكرم والفضل.

وقد أنكر بعض النحاة وصف العرش بالمجيد قال ابن القيم:"بعض النحويين يستبعد الخفض، لأن المجيد معروف من صفات الله."[2]أ.هـ.

والعرش هو سرير الملك. قد فسر بعضهم العرش بالملك، وفسر بالكرسي، وفسر الكرسي بالعلم. والصحيح أن العرش غير الملك وغير الكرسي، والكرسي غير العلم، فالكرسي من مخلوقات الله العظيمة الذي وسع السماوات والأرض، والعرش أعظم وأعظم، بل هو أعظم المخلوقات التي بلغنا علمها وأعلاها ؛ لأن الله استوى عليه.[3] قال ابن أبي العز الحنفي: "والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للملك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣] . وليس هو فلكا، ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب. فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات... وأما الكرسي فقال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ . وقد قيل: هو

(١) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي عبد الله القرطبي: ص١٥٧

(٢) إعراب القرآن للنحاس: (٥/ ١٩٥)، وانظر الحجة للفارسي: (٦/ ٣٩٣)، والموضح: (٣/ ١٣٥٦).

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية ٣٦٦- ٣٧١

العرش، والصحيح أنه غيره." [١].أ.هـ

- **الموضع الرابع عشر**: قال تعالى: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق: ٢].

القراءات الواردة في الآية:

قرأ عمرو بن عبيد بتنوين (شرٍ)، وقراءة عمرو بن عبيد لا يقرأ بها. وقرأ جمهور القراء بترك التنوين (مِنْ شَرِ)[٢].

فعلى قراءة الجمهور (ما) موصولة، وفيها دلالة على أن الله تعالى خالقُ الشَّرِّ، وهو سبحانه خالق كل شيء. أما قراءة التنوين فـ(ما) نافية، وتعلق بها المعتزلة ليثبتوا مذهبهم في خلق أفعال العباد، وأن الله تعالى لا يخلق الشر. قال مكي:"من قرأ﴿ مِن شَرِّ ﴾ بالتنوين، فقد ألحد وغيّر اللفظ والمعنى، لأنه يجعل (ما) نفيا، ويقدم (من)، وهي متعلقة عنده بـ(خلق) فيقدم ما بعد النفي عليه، وذلك لا يجوز عند جميع النحويين، لأن التقدير عنده:"ما خلق من شر"، فيخرج الكلام عن حدّه ومعناه، ويصير إلى النفي، فبعد ما هو دعاء وتعوذ يصير خبرا نفيا معترضا بين تعوذين، وذلك إلحاد ظاهر، وخطأ بين.[٣]"أ.هـ

وهذه المسألة تتعلق بمسألة أخرى وهي : هل يخلق الله الشر ؛ وهل الشر في فعل الله عز وجل أو في مفعوله؟

ومذهب أهل السنة في هذه المسألة أن الله تعالى هو خالق كل شيء ؛ وأنه ليس في فعله شر بالكلية، فقد جاء في الحديث قول النبي ﷺ:"والخير

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٣٦٦ – ٣٦٨

(٢) انظر: البحر المحيط: (٨/ ٥٣٠) ،

(٣) المشكل: (٢/ ٥١١).

كله في يديك، والشر ليس إليك"، فالشر لا ينسب إلى الله سبحانه، وهذا هو مفهوم قوله: (والخير كله في يديك).

ولهذا أسند الشر في قوله تعالى: ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ إلى المخلوق المفعول لا إلى خلق الرب تعالى الذي هو فعله وتكوينه فخلق الرب الذي هو فعله لا شر فيه بوجه من الوجوه والشر لا يلحق ذات الرب تبارك وتعالى فذاته لها الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه وأوصافه كذلك لها الكمال المطلق والجلال التام ولا عيب فيها ولا نقص بوجه ما وأفعاله كذلك لها الكمال المطلق .(١)

وأهل السنة يثبتون أن الشر يكون في مفعولاته المنفصلة فالله تعالى هو خالق الخير والشر ؛ ولكن هنا أمران ينبغي التمييز بينهما :

الأول: أن ما هو شر أو متضمن للشر فإنه لا يكون إلا مفعولا منفصلا ولا يكون وصفا للباري جل في علاه ولا فعلا من أفعاله .

الثاني: أن كونه شرا هو أمر نسبي إضافي ؛ فهو خير من جهة تعلق فعل الرب به ومن جهة تكوينه له ؛ لما فيه من الحكمة البالغة، وهو شر من جهة نسبته إلى من هو شر في حقه (٢) .

وبهذا نعلم فساد ما ذهبت إليه المعتزلة فرارا من القول بأن الله لا يخلق الشر تنزيها له بزعمهم حيث وقعوا فيما هو أشنع مما فروا منه وهو القول بأن الإنسان يخلق فعل نفسه ؛ وبهذا أثبتوا مع الله خالقين والعياذ بالله .

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى: (١٤/ ٢٦٦)، وبدائع الفوائد: (٢/ ٢٨٩- ٢٩١)

(٢) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢٩٠-٢٩١)

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد فإن أهم نتائج هذا البحث تتمثل في الآتي :

- القراءات القرآنية توقيفية وليست اختيارية وهي سنة متبعة تروى بالسند الثابت إلى رسول الله ﷺ وينقلها الآخر عن الأول .
- ترى المعتزلة أن القراءات السبع آحاد وليست متواترة ؛ و تخالف بذلك إجماع أهل السنة.
- يظن المعتزلة أن القراءات اختيارية تدور مع الفصحاء واجتهاد البلغاء.
- يحكم المعتزلة أدلتهم العقلية وأصولهم الاعتقادية وقواعدهم المنطقية في دلالات النصوص الشرعية ؛ ويجعلون دلالة السمع تبعا لدلالة العقل .
- يستدل المعتزلة بكل ما يوافق أصولهم الاعتقادية سواء أكان دليلا عقليا أو سمعيا وسواء أكان قطعي الثبوت أو غير ذلك ويخالفون بذلك ما قرروه في هذا الباب ؛ بل ربما قدموا ما هو شاذ من القراءات على ما هو متواتر ؛ إذا كان الشاذ موافقا للمذهب والمتواتر مخالفا له في الدلالة .
- ثبوت القراءة عند المعتزلة ليس شرطا لقبول دلالتها ؛ ودلالتها لا تقبل إلا إذا وافقت المذهب ولربما ردت القراءة المتواترة أو ضعفت في مقابل قراءة أخرى متواترة تدل للمذهب
- سلكت المعتزلة في رد دلالة القراءات القرآنية المتواترة عدة مسالك ؛ منها تأويل القراءة المتواترة وتحريف ما تدل عليه من معنى ؛ ومنها التصرف في العلامة الإعرابية للفظ الآية لتغيير أثرها ووظيفتها في أداء المعنى ليتواءم مع مسلماتهم في الاعتقاد ؛ ومنها توجيه القراءة إعرابيا بما

يتوافق ورؤيتهم الاعتزالية ؛ و موقف المعتزلة من دلالات القراءات القرآنية منهجا متبعا لديهم وليس مجرد خطأ أو اجتهاد

- أدى التعصب المذهبي ببعض المعتزلة إلى اختراع قراءة بمجرد الرأي والاجتهاد يؤيد بها مسلماته العقدية وإلى التطاول والجرأة على القرآن العظيم بالتغيير والتحريف لألفاظه الشريفة .
- يرى الأشعرية تواتر القراءات السبع، واختلفوا في الثلاث الزائدة على السبع وجمهورهم على تواترها.
- تأول الأشاعرة دلالة القراءات القرآنية إذا خالفت دلالة العقل المعتبرة لديهم .
- يزعم الروافض الإثني عشرية أن القرآن الكريم إنما أُنزل على حرف واحد .
- ذهب جمهور علماء الروافض الإثني عشرية إلى أن القراءات السبع غير متواترة فضلا عن العشر، وهذا الرأي يكاد يكون إجماعًا عند الروافض الإمامية. واختلاف القراءات وتغايرها عند من يرى هذا الرأي راجع إلى اجتهاد القراء وتوسعهم في القراءة، أو هو ثابت بطريق الآحاد.
- يرى جمهور الرافضة الإثنى عشرية جواز القراءة بالقراءات العشر إلى أن يظهر المهدي المنتظر، رغم جزمهم بعدم صحة هذه القراءات .
- اختلف الزيدية في القراءات السبع وكذا العشر، هل هي متواترة أم آحاد، على قولين ؛ القول الأول يرى أن القراءات السبع متواترة والقول الثاني يوافق أصحابه المعتزلة فيرون أن القراءات السبع آحاد.
- يتمثل موقف الروافض من القراءات الشاذة في مسألتين؛ الأولى

إيرادهم القراءات الشاذة والموضوعة للاحتجاج على عقيدتهم، ونسبت بعضها لآل البيت والثانية اتخاذ القراءات الشاذة الواردة في كتب أهل السنة مطعنا للطعن على أهل السنة، ونسبة القول بتحريف القرآن لأهل السنة.

- الرافضة من الشيعة والغلاة منهم لا يقيمون أي تعظيم لدلالة نصوص كتاب الله تعالى ولا لدلالة القراءات القرآنية فهم يرون أن القرآن حرف بالزيادة والنقصان ولم يعتبروه حجة .

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/ لشهاب الدين أحمد البنا/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٤١٩هـ
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعا ودراسة / محمد السيف / دار التدمرية/ الرياض / ط١/ ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- إتحاف الفقهاء في تحقيق مسألة اختلاف القراءات والقراء / للميرزا محسن آل عصفور/ مكتبة العزيزي / الأحساء / عام ١٤١٠هـ.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن / لمحمد الأمين الشنقيطي/ القاهرة / مكتبة ابن تيمية/ ١٤٠٨هـ.
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير/ بهامش الكشاف/ تحقيق: محمد قمحاوي/ مصر/ مكتبة ومطبعة البابي الحلبي/ ط الأخيرة / ١٣٩٢هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول / لمحمد بن علي الشوكاني/ بيروت/ دار المعرفة/ ١٣٩٩هـ.
- إعراب القراءات الشواذ / لأبي البقاء عبد الله العكبري/ تحقيق: محمد عزوز/ بيروت/ عالم الكتب/ ط١/ ١٤١٧هـ
- إعراب القرآن / لأبي جعفر النحاس/ تحقيق: زهير غازي/ بغداد / مطبعة العاني/ ١٣٩٧هـ.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات / لأبي البقاء العكبري/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٣٩٩هـ.

- إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من السلف / لأبي عمر صادق العلائي / نسخة للكتاب محملة على موقع شبكة الشيعة العالمية.
- البحر المحيط / لأبي عبد الله محمد بن حيان الأندلسي/ الرياض/ مكتبة ومطابع النصر الحديثة/ ب.ت.
- البرهان في علوم القرآن / لبدر الدين الزركشي/ تحقيق: محمد أبو الفضل/ ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- القراءات المتواترة في تفسير الزمخشري دراسة نقدية / لمحمد محمود الدومي / رسالة دكتوراة في تخصص التفسير وعلوم القرآن بجامعة اليرموك في الأردن.
- التبيان في تفسير القرآن / لأبي جعفر محمد الطوسي / تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي / ب.د.ت.
- أكذوبة تحريف القرآن بين الشيعة والسنة / لرسول جعفريان / مكتبة النافذة / مصر / ط١/ ٢٠٠٦م.
- بحوث في تاريخ القرآن وعلومه / لمير محمدي زرندي / الطبعة١ / ١٤٢٠ هـ / مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- البيان في تفسير القرآن / لأبي القاسم الموسوي الخوئي/ دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت / لبنان / ب.ت.
- التفسير الصافي / للكاشاني / مكتبة الصدر / طهران / ط ٢ / ١٤١٦هـ .
- تفسير القرآن العظيم / لأبي الفداء إسماعيل بن كثير/ القاهرة/ مكتبة دار التراث/ ب.ت.

- المجموع شرح المهذب / للنووي / مطبعة المنيرية / ب.ط.ت.
- تفسير الميزان / للطباطبائي/ منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية / قم / ب.ت.ط،
- الحدائق الناضرة / للبحراني / تحقيق: محمد تقى الإيراواني / مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري/ مصر/ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي/ ط٢/ ١٣٨٨هـ.
- الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبد الله محمد القرطبي/ القاهرة/ دار الكتاب العربي/ ١٣٨٧هـ.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد / لأبي علي الفارسي/ تحقيق:بدرالدين قهوجي،وبشير جويجاتي/ بيروت / دار المأمون للتراث / ط١/ ١٤١١هـ.
- حجة القراءات / لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة / تحقيق: سعيد الأفغاني/ بيروت / مؤسسة الرسالة/ ط٣/ ١٤٠٢هـ.
- السبعة في القراءات / لأبي بكر أحمد بن مجاهد / تحقيق: شوقي ضيف/ القاهرة / دار المعارف/ ط٢/ ١٤٠٠هـ.
- الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤول / لأحمد بن محمد لقمان / تحقيق: المرتضى بن زيد المحطوري الحسني / مكتبة مركز بدر للطباعة والنشر / الطبعة٢ / ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- شرح الأصول الخمسة/ عبدالجبار بن أحمد / ت:عبد الكريم

عثمان/ مكتبة وهبة / القاهرة/ ط٢/ ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م.
- شرح العقيدة الطحاوية / لعلي بن أبي العز الحنفي/ تحقيق: عبد الله التركي، وشعيب الأرنؤوط/ بيروت/ مؤسسة الرسالة / ط١/ ١٤٠٨هـ.
- شرح الهداية / لأبي العباس أحمد المهدوي/ تحقيق: حازم حيدر/ الرياض/ مكتبة الرشد/ ط١/ ١٤١٦هـ.
- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضا ونقدا/ سليمان الغصن/ دار العاصمة / الرياض/ ط١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- حاشية العطار على جمع الجوامع / للسبكي / دار الفكر للطباعة والنشر/ ب.ت.
- البحر المحيط في أصول الفقة للزركشي / تحقيق:محمد تامر / دار الكتب العلمية/ بيروت / ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقة / لأبي الحسن على المردادي الحنبلي/ تحقيق: عبد الرحمن الجبرين وآخرون / مكتبة الرشد / الرياض/ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- علل القراءات / لأبي منصور محمد الأزهري/ تحقيق: نوال الحلوة/ ط١ / ١٤١٢هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقوايل في وجود التأويل/ لمحمود الزمخشري/ تحقيق: محمد قمحاوي/ مصر/ مكتبة ومطبعة البابي الحلبي/ ط الأخيرة / ١٣٩٢هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها / مكي بن أبي

طالب/ تحقيق: محي الدين رمضان/ دمشق/ مطبوعات مجمع اللغة العربية/ ١٣٩٤هـ.
- اللباب في علوم الكتاب / لأبي حفص عمر بن عادل الحنبلي/ تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٤١٩هـ.
- لطائف الإشارات في فنون القراءات/ لشهاب الدين القسطلاني/ تحقيق: عامر عثمان،عبد الصبو شاهين/ القاهرة / المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ ١٣٩٢هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ لعثمان بن جني/ تحقيق: علي النجدي وآخرين/ دار سزكين/ ط٢/ ١٤٠٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / لعبد الحق بن عطية/ تحقيق: المجلس العلمي بفاس/ المغرب/ مطابع الفضالة/ ب.ت.
- الشيعة والسنة / إحسان إلهي ظهير/ إدارة ترجمان السنة/ باكستان/ ط٣/ ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- شرح الكوكب المنير / للفتوحي/ مطبعة السنة المحمدية / ب.ت.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية / ابن تيمية/ ت:محمد سالم/ ط٢/ ١٤١١ه-١٩٩١م / إدارة الثقافة والنشر/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم دراسة عقدية / محمد طاهري / دار التوحيد / الرياض/ ط١/ ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.
- درء تعارض العقل والنقل/ ابن تيمية/ ت:محمد سالم / ط٢/ ١٤١١هـ

-١٩٩١م/ إدارة الثقافة والنشر/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- المواقف في علم الكلام/ الإيجي/ دار عالم الكتب/ بيروت.
- كتاب المحصل / فخر الدين الرازي/ ت:حسين أتاي/ مكتبة دار التراث/ القاهرة/ ط١/ ١٤١١ه-١٩٩١م .
- المعجزة وكرامات الأولياء/ ابن تيمية/ ت: مصطفى عطا/ دار الكتب العلمية / بيروت/ ط١/ ١٤٠٥ه-١٩٨٥م.
- أساس التقديس في علم الكلام / فخر الدين الرارزي/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت/ ط١/ ١٤١٥ه-١٩٩٥م.
- مع الإثني عشرية في الأصول والفروع / لعلي أحمد السالوس وآخرين/ دار الفضيلة بالرياض / الطبعة ٧ / ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل / ابن القيم/ ت: عمر الحفيان/ مكتبة العبيكان/ الرياض / ط١/ ١٤٢٠ه-١٩٩٩م.
- نقض المنطق / ابن تيمية / ت محمد حمزة – سليمان الصنيع / مكتبة السنة المحمدية / القاهرة .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية / جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد / دار عالم الكتب – الرياض / ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد / القاضي عبد الجبار بن أحمد / ت محمد عمارة / دار الشروق – القاهرة / ط٢ – ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- جوهرة التوحيد / البيجوري / دار الكتب العلمية – بيروت /

١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد / الجويني / تحقيق أسعد تميم/ مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت / ط١ – ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- قواعد العقائد / أبو حامد الغزالي / ت موسى محمد علي / عالم الكتب – بيروت / ط٢ – ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- التسعينية/ ابن تيمية / ت محمد العجلان / مكتبة المعارف – الرياض/ ط١ – ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- جامع المسائل / ابن تيمية / ت محمد شمس / دار عالم الفوائد – مكة المكرمة / ط١ – ١٤٢٢هـ .
- الآثار السلوكية لمعاني أسماء الله الحسنى / رياض أدهمي / المكتب الإسلامي –بيروت / ط١-١٤٢٠ه-١٩٩٩م .
- أسماء الله الحسنى / حسنين مخلوف / دار المعارف.
- المفردات في غريب القرآن / الراغب الأصفهاني / ت محمد الكيلاني/ دار المعرفة – بيروت .
- اجتماع الجيوش الإسلامية / ابن القيم / مكتبة الرشد – الرياض / ط٣ – ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب / ابن قيم الجوزية / ت بشير عيون/ مكتبة المؤيد – بيروت / ط٢-١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- بحار الأنوار / للمجلسي / مؤسسة الوفاء / بيروت / ط٢ / ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية / ابن تيمية / ت

سليمان الغفيص / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – ١٤٢٦هـ .
- الشيعة وتحريف القرآن / لمحمد مال الله / دار الوعي الإسلامي / بيروت / ١٤٠٢هـ.
- لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد / شرح محمد صالح / ت أشرف عبد المقصود / مكتبة طبرية / ط٣-١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- منهج الأشاعرة في العقيدة / سفر الحوالي / الدار السلفية / الكويت ط١/ ١٤٠٧ه-١٩٨٦م.
- بدائع الفوائد / ابن القيم / ت محمد الزغلي / دار المعالي – عمان / ط١ – ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الملل والنحل / الشهرستاني / ت أمير مهنا – علي فاعور / دار المعرفة – بيروت / ط٦ – ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين / أبو الحسن الأشعري / ت محمد عبد الحميد / المكتبة العصرية – بيروت / ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- معالم التنزيل / لأبي محمد البغوي/ تحقيق: خالد العك ومروان سوار/ بيروت/ دار المعرفة/ ط٢/ ١٤٠٧هـ.
- معاني القرآن / للأخفش/ تحقيق: عبد الأمير أمين/ بيروت/ عالم الكتب/ ط١/ ١٤٠٥هـ.
- معاني القرآن/ لأبي زكريا الفراء/ بيروت/ عالم الكتب/ ط٢/ ١٩٨٠م.
- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق الزجاج/ تحقيق: عبد الجليل

شلبي/ بيروت / عالم الكتب/ ط١/ ١٤٠٨هـ.
- معجم مقاييس اللغة / لأبي الحسين ابن فارس/ تحقيق: عبد السلام هارون/ لإيران / دار الكتب العلمية/ ب.ت.
- مفاتيح الغيب / لفخر الدين الرازي/ طهران/ دار الكتب العلمية/ ط٢/ ب.ت.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها/ لابن أبي مريم الشيرازي/ تحقيق:عمر الكبيسي/ جدة/ الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم/ ط١/ ١٤١٤هـ.
- المختار في معاني قراءات أهل الأمصار/ لأبي بكر بن إدريس/ تحقيق:عبد العزيز الجهني/ الرياض / مكتبة الرشد/ ط١/ ١٤٢٨هـ
- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع / أبو الحسن الملطي / المكتبة الأزهرية / ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- التبصير في الدين والتفريق بين الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين / الإسفرائيني / المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة / ط١ – ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- نشأة الأشعرية وتطورها / جلال موسى / دار الكتاب اللبناني – بيروت / ط١ – ١٣٩٥هـ .
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة / عبد الرحمن الحمود / مكتبة الرشد – الرياض / ط٢ – ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م
- الانتصار والرد على ابن الراوندي / الخياط / مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة .

- الإيـمان بـالقرآن الكـريم ومواقـف النـاس منـه دراسـة عقديـة / أحمـد عاكش/ رسالة ماجستير مطبوعة على الآلـة / جامعـة الإمـام محمـد بـن سعود الإسلامية / ١٤٢٣هـ ١٤٢٤هـ .
- المحرر الوجيز .
- نيـل الأوطـار شرح منتقـى الأخبـار/ لمحمـد بـن عـلي الـشوكاني / دار الحديث / ط١/ ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الفـرق بـين الفـرق / عبـد القـاهر البغـدادي / إبـراهيم رمـضان / دار المعرفة – بيروت .
- المعتزلة وأصـولهم الخمسة وموقـف أهـل الـسنة منهـا / عـواد المعتـق / مكتبة الرشد – الرياض / ط٢ / ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- القواعـد المثلى في صـفات الله وأسـمائه الحـسنى / محمـد العثيمـين / دار طيبة – الرياض .
- مشكل إعراب القرآن/ لمكي بن أبي طالب/ تحقيـق: ياسـين الـسواس/ دمشق/ دار المأمون للتراث/ ب.ت.
- شرح أصـول اعتقـاد أهـل الـسنة والجماعـة مـن الكتـاب والـسنة وإجمـاع الـصحابة والتـابعين ومـن بعـدهم / أبي القاسـم اللالكـائي / ت: أحمـد الغامدي / دار طيبة – الرياض / ط٤-١٤١٦ه -١٩٩٥م
- الحسنة والـسيئة / ابـن تيميـة / تحقيـق:عـادل شوشـة / مكتبـة فيـاض-المنصورة / ط١٤٢٨ه-٢٠٠٧م .
- مـصباح الفقيـه / لآقـا رضـا الهمـداني/ مكتبـة النجـاح / طهـران / ب. ن.ت.